

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة أدرار

كلية : العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية
قسم : العلوم الإنسانية

عنوان المذكرة

ازمة جنوب السودان نشأتها وتطورها

2011_1889

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجister في التاريخ

نفس : إنتشار ومرئيات تحرر في إفريقيا بين القرن 15، 16، 17، 18، 19، 20

إشراف الدكتور:

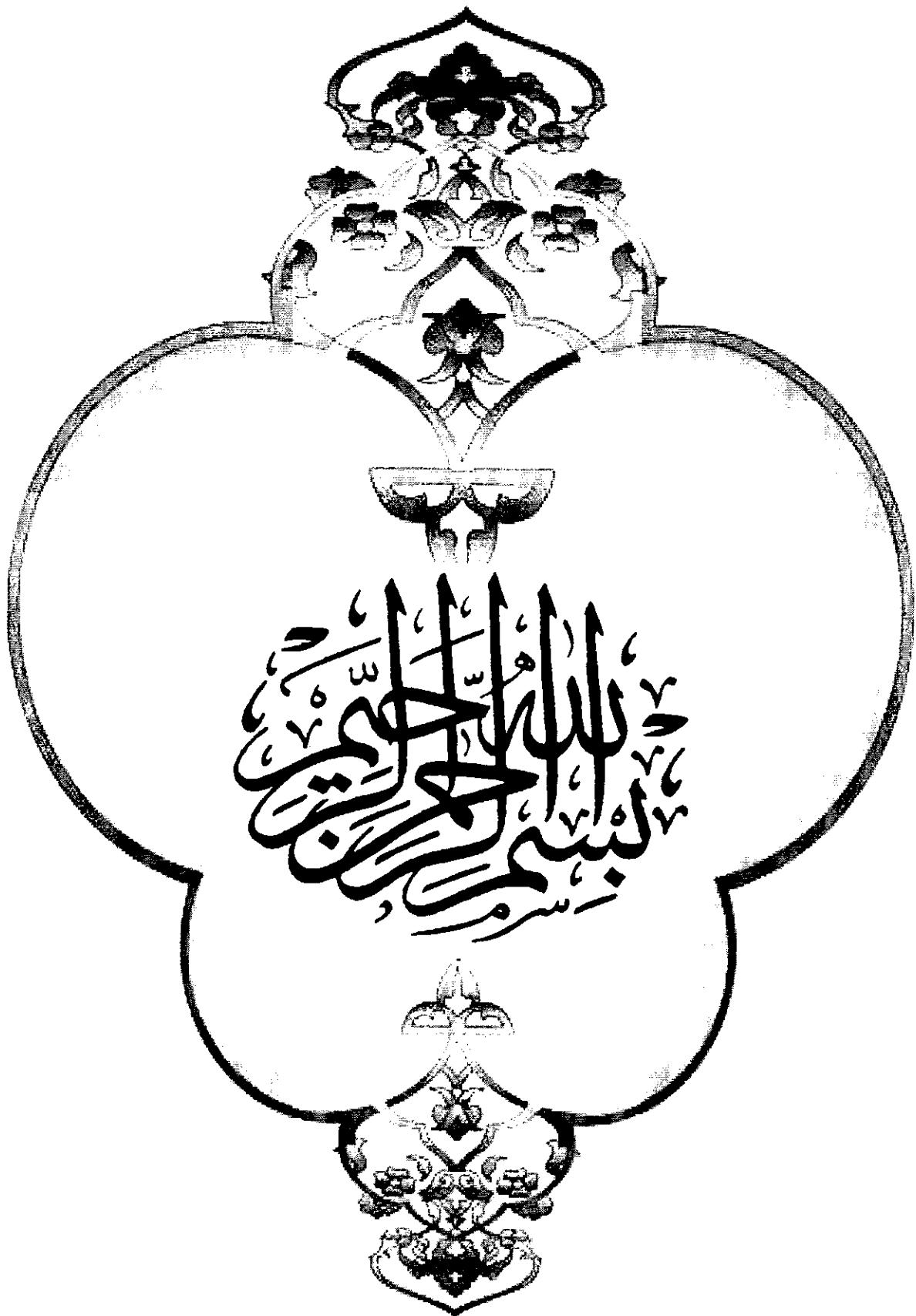
حمادي بن موسى

- من إعداد الطالبين:

كھب بن محمد محمد

كھبقي حديجة

السنة الجامعية: 1433 - 1434 هـ /
2012-2013 م



إهداء

اهدي هذا العمل المتواضع إلى روح والدتي الطاهرة راجيا من المولى العلي القدير أن يتغمدها بواسع رحمته ، وإلى الذي نزع من نفسه وأعطاني وسهر على تعليمي ورباني والذي الكريم ، وإلى كل الإخوة والأخوات خاصة الأخ الصديق ، وإلى كل أبناء العمومة ، وإلى الأخت التي لم تتجبها أمي بقي خديجة وإلى الصديقين قرافى عبد الرحمن وحاج حمو عبد المجيد، وإلى كل أساتذتي الكرام ، خاصة الأستاذ ختير الصافى ، وإلى كل زملاء الدرب الجامعي وبالخصوص طلبة قسم الماستر تاريخ {الاستعمار وحركات التحرر في إفريقيا} وكل أساتذة متوسطة لغمارة ببودة كل واحد باسمه

بن محمد بن محمد

لائے (بچی نتیجہ)

إلى نظر النبوة وسراجها الوخّاع، الطيّ حلاله رسالته بالعلم، سيدنا وحبيبنا محمد بن عبد الله (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ).

إلى صانع أحلامي ومنير دربي وفدوتي في العيادة أسأل الله أن يجعلني فخرا له ...أبي الغالي

الى من أيداني بعدهما واستحضرت البركة بلياهما.....امي خديجة وابي المظالي أطال الله
في عمرهما

لحسن، نصيرة، نادية، عبد الصمد، وابنة حالي مورية
إلى الشواكبي الحرية ووشام بيتنا إخوتي وأخواتي.....أحمد، كافشة، عبد الرحمن.

..... كل واحد باسمه.

إلى كل من يحمل لقبه بقى - اهداة - اهر زانج - شيخاوي
ابد اه - بايه - خولو - وكل سكان قرية امسلسل خاصة موسى (الظاهر) و (جلول)

القديمة والعلم من مشايخ وعلماء وأساتذة

الى من قاتلني الأقدار و مدفع العيادة الى لقياهم... حيكة ، كيشة ، خطيبة شريعة ، مليكة ،
جمعة ، فاطمة ، هند ، قادة ، باقة .

الى من س نوا القلب وإن منعنى مساحة هذه
بقة من حكم أ لهم

كلمة شكر

بعدما وفقتا الله تعالى لإتمام هذا العمل المتواضع ،

أشكر كل من ساهم ومن مد ، يد العون من قريب أو بعيد

خاصة الأستاذ المشرف بن موسى حمادي ، والأخ طاهري

مختار من ولاية الجلفة ، والأستاذ جعفرى محمد ، وغاتمى

محمد ، والى كل أساتذتي ومعلمي من بداية تعلمى إلى

خروجى من الجامعة

بن محمد محمد

وَ

رِفَانٌ

يقول تعالى: **هُوَ رَبِّيْ أَوْ زَعْنِيْ أَنْ أَشْكُرْ نَعْمَتَكَ الَّتِيْ أَنْعَمْتَ عَلَيْيَ وَعَلَىْ وَالْحَيِّ**
وَانْ أَعْمَلْ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَدْخُلَنِيْ بِرَحْمَتِكَ فِيْ مَبَادِكَ الصَّالِحِينَ الآية (١٩)

سورة النمل. كما يقول رسوله الكريم عليه أفضل الصلاة وأزكى التسلية: **فَمَنْ لَمْ يَشْكُرْ النَّاسُ لَمْ يَشْكُرْ اللَّهَ**. أَنْعَنِي لِمَنْ أَشْكُرْنِي بِنَعْمَةِ الْعُقْلِ وَأَسْبَغْتَ عَلَيَّ نَعْمَةً
 ظَاهِرَةً وَبِإِنْطَنَهُ اللَّهُ جَلَّ وَعَلَا شَاكِرَةً لِأَنْعَمَهُ الَّتِيْ لَا تَذَوَّلُ.

بعد إتقام هذا البحث أتوجه بالشكر للأستاذ المشرف الدكتور حمادي بن
 موسى متمنية له المزيد من التقدمة والتفوق.

ثُمَّ كل التقدير والاحترام والشكر العجزيل للأستاذة (شترة ملاج، قتيبة،
 عباس) الذين أمانوني على تحليل صعوباته هذا البحث وبنصوصه وإرشادهم
 حتى يصل هذا العمل إلى نهايته، رغم انشغالاتهم ارتياحتهم الموسمية.
 كما يتوجبه، بل ولا بد من شكر الوالدين الكريمين لما قدماه من دعم مادي
 ومعنوي، والإخوة الأعزاء أمانهم الله وحفظهم وثبته خطتهم.

و شكري الخاص إلى الأستاذ "بن محمد محمد" الذي رافقني طوال مشواري
 الدراسي، وأدعوا الله يوفقه وان ينير دربها.

والشكر موصول كذلك إلى من كانت له بصمة كبيرة عبر رحلة إنجاز هذا
 البحث الجاد خاصة "ابراهيم سميرة، صديقي زينب، واصدقائي وزملائي كل واحد
 باسمه.

و في الأخير أتقنه بالشكر إلى كل من ساعد على رؤية هذا العمل النور من
 قريب أو بعيد..... فلهم منا ألف شكر وجزاهم الله خيرا.

خديجة بقى

الفهرسة

الفصل الأول : السودان تحت الحكم الثنائي المصري والبريطاني	
المبحث الأول: أوضاع السودان قبيل الانتداب البريطاني 1889-1956	
المطلب الأول: الثورة المهدية 1844-1885 8 - 4	
المطلب الثاني: بوادر الانتداب البريطاني 12 - 9	
المبحث الثاني : الانتداب البريطاني في السودان 1889	
المطلب الأول: الحكم الثنائي يناير 1899 15 - 12	
المطلب الثاني : سياسة بريطاني في السودان 18 - 16	
الفصل الثاني : السودان من الانتداب إلى الاستقلال	
المبحث الأول: استقلال السودان	
المطلب الأول: مؤتمر الخريجين 1938-1945 26 - 22	
المطلب الثاني : الحكم الذاتي 30 - 26	
المبحث الثاني أوضاع السودان بعد الاستقلال	
المطلب الأول:الأوضاع السياسية والثقافية 33 - 31	
المطلب الثاني : الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية 37 - 34	
الفصل الثالث : وصول العسكريين للحكم وبداية التمرد في الجنوب	
المبحث الأول: الحكومات العسكرية والمدنية	
المطلب الأول:حكومة براليم عبود حكومة عسكرية 43 - 40	
المطلب الثاني: حكومة عفري غيري حكومة مدنية 44 - 43	

المبحث الثاني: قيام حركات التمرد في الجنوب	
المطلب الأول: الانيانيا الأولى 45 - 47	
المطلب الثاني: الانيانيا الثانية 47 - 51	
الفصل الرابع : المبادرات السلمية للإحلال التسوية	
المبحث الأول: المبادرات الاولى	
المطلب الأول: اتفاقية فرانك فورت 1992 ومبادرة مصرية ليبية 1994 55 - 59	
المطلب الثاني : اتفاقية الخرطوم 1997 ومبادرة مصرية ليبية 1999 60 - 64	
المبحث الثاني : المبادرات النهائية	
المطلب الأول: اتفاقية السلام الشامل 2005 65 - 69	
المطلب الثاني : الاستفتاء العام 2011 69 - 71	
خاتمة..... 72	
الملاحق	

المتحصلات

د.ط: دون طبعة

د.م: دون مكان نشر

د.س: دون سنة نشر

ج: جزء

م: مجلد

ص: صفحة

م: ميلادي

هـ: هجري

تر: ترجمة

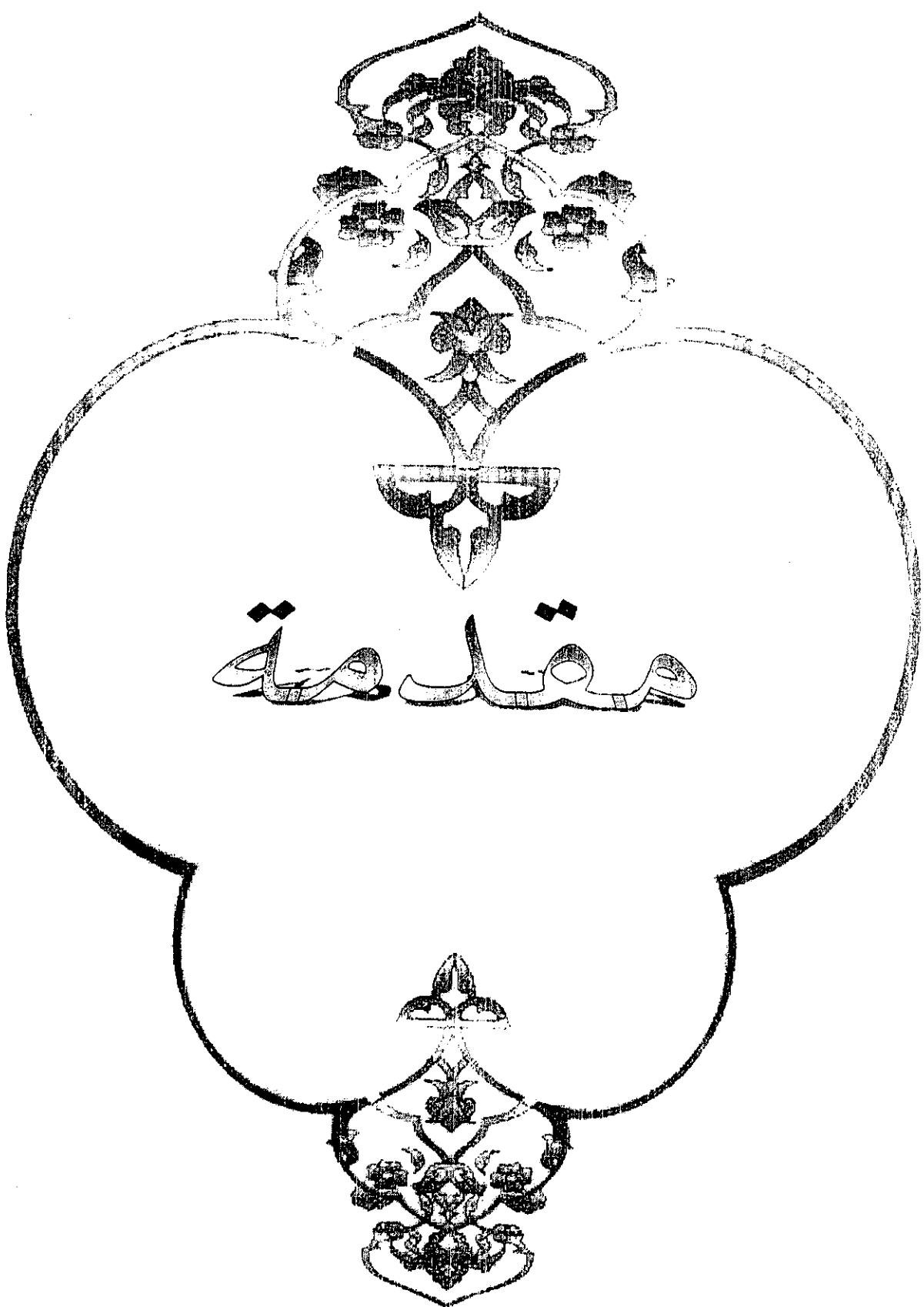
تع: تعليق

تح: تحقيق

إلخ: إلى آخره

ح.ع.1: الحرب العالمية الأولى

ش.ن.و.ن.ت: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع



أهمية الموضوع

تعتبر تجزئة الدول من الأساليب التي انتهجها الاستعمار الحديث من أجل تحقيق أهدافه ذلك لأن التجزئة تحرم الشعوب المستعمرة من مجابهة الاستعمار في جبهة موحدة، وكانت من بين الدول الاستعمارية التي انتهجتها بريطانيا في دولة السودان شهد السودان في الفترة الممتدة من (1889_1956) حكم ثاني مصرى وبريطانى، والذي لم يكن لمصر فيه سوى رفع العلم المصرى إلى جانب العلم لبريطانى ودفع نفقات وتكليفات الحملة العسكرية ومنذ أن وطأت أقدام بريطانيا أرض السودان اتبعت سياسة كانت تهدف من ورائها إلى فصل جنوب السودان عن شماله ، وزرع الفتنة بين أبناء الوطن الواحد ، مستغلة التنوع الثقافى والعرقى ، والتعدد الأاثي في السودان ، تبنى أبناء الجنوب هذا المطلب وظلوا ينادون به إلى ما بعد الاستقلال ، وبعد ما حصل السودان على استقلاله تعاقبت عليه حكومات مدنية وعسكرية ، اختلفت في تعاملها مع قضية الجنوب، بين من قمعت المعارضة في الجنوب ، وبين من أعطته حكما فدرالى وبين من اعترفت بتنوع التقافى والعرقى داخل السودان الموحد.

أسباب اختيار الموضوع

من الأسباب التي دفعتنا إلى اختيار هذا الموضوع هي: الرغبة العلمية والاهتمام بهذا الموضوع لأنه لم يحظى بالدراسة الكافية والشاملة والملمة لكل جوانبه، وكون السودان جزء من وطننا العربي وانفصال الجنوب ليست قضية السودان لوحده وإنما هي قضية العالم العربي كله

إشكالية البحث

يسهدف البحث في هذا الموضوع الإجابة على مجموعة من التساؤلات التي تثيرها طبيعته ومن أهمها:

- ماهي الظروف التاريخية التي بدأت فيها مشكلة الجنوب في البروز ؟ وكيف تطورت خلال الحقبة الاستعمارية ؟
- كيف تحقق استقلال السودان ؟ وما أثر ذلك في تطور مشكلة الجنوب ؟

- ماهي الأدوات التي استعملها الجنوبيين في تحقيق أهدافهم ؟ وما مآلات ذلك ؟

المناهج المعتمدة

إعتمدنا في بحثنا هذا على المناهج التاريخية المعروفة وأهمها المنهج الوصفي والمنهج التحليلي إلى جانب بقية المناهج.

صعوبات البحث

وقد واجهتنا في البحث . هذا عدة صعوبات منها: قلة المصادر والمراجع خاصة المتخصصة منها، وتشابه المادة العلمية في التي توفرت لدينا، وقلة الكتابات التاريخية فيما يخص الفصل الرابع من بحثنا

أهم المصادر والمراجع

اعتمدنا في عملنا هذا على مصادر أهمها: كتاب السودان بين يدي غوردون باشا لـ : ابر هيم فوزي باشا ، وجز تاریخ افريقيا الحديث والمعاصر لـ : فيصل محمد موسى، ومراجع منها : وتاريخ الحركة الوطنية في السودان لـ : محمد عمر البشير

خطة البحث

إتبعنا خطة قوامها أربعة فصول عنونا الفصل الأول بـ: السودان تحت الحكم الثنائي المصري والبريطاني وحاولنا في هذا الفصل إبراز دور الثورة المهدية في السودان، والسياسة التي اتبعتها بريطانيا تجاه الجنوب أما الفصل الثاني فخصصناه للدراسة مسألة استقلال السودان وكيف ساهم فيها مؤتمر الخريجين كما تطرقنا فيه إلى أوضاع السودان بعد الاستقلال ، أما الفصل الثالث فجاء تحت عنوان حكومات السودان و موقفها من قضية الجنوب ، وحركات التمرد في الجنوب ، أما الفصل الرابع فكان للمبادرات السلمية لإحلال التسوية وتعرضنا فيه إلى المبادرة المصرية الليبية ومبادرة الإيفاد وتطرقنا فيه إلى الاستفتاء العام الذي بموجبه حصل الجنوبيين على الانفصال .

الفصل الأول :

السودان تحت الحكم الثنائي المصري والبريطاني

المبحث الأول: أوضاع السودان قبيل الانتداب البريطاني

م 1: الثورة المهدية (1844_1885)

م 2: بوادر الانتداب البريطاني

المبحث الثاني: الانتداب البريطاني على السودان

م 1: الحكم الثنائي

م 2: سياسة بريطانيا في السودان

اتخذت بريطانيا من الثورة المهدية (1884_1885) التي كانت منتشرة في السودان حجة للتدخل فيه وكانت هناك عدة بوادر تدل على ذلك ، منذ تعين صمويل بيكر، وغوردون باشا ولما كانت السودان تابعة لمصر وقعت بريطانيا مع مصر اتفاقية الحكم الثنائي 1899 م، التي بواسطتها أصبح السودان مستعمرة إنجليزية ، اتبعت فيه بريطانيا سياسة التفرقة بين أبناء الشمال والجنوب لزرع الفتنة والخلاف .

المبحث الأول : أوضاع السودان قبل الانتداب البريطاني**المطلب الأول : الثورة المهدية : (1844-1885)**

قبل الحديث عن هذه الثورة لابد أن نشير إلى الأسباب التي أدت إلى قيامها فهناك أسباب دولية وأسباب متعلقة بظروف مصر السياسية والاقتصادية في أواخر عصر إسماعيل (1830/1976) وهناك أسباب ترجع إلى الظروف المتعلقة بالسودان نفسه

ا_الأسباب الدولية :

أخذت الحكومة الإنجليزية تهتم بشؤون السودان وبما يحدث فيه . فأشارت على الخديوي إسماعيل باستخدام صمويل بيكر لقضاء على تجارة الرقيق استجابة لضغط جمعية مكافحة الرق وبعد أن أنهى هذا الأخير مهمته أمرت إنجلترا باستخدام غوردون لإنمام ما بدأ سلفه

كان تدخل إنجلترا في شؤون السودان قد رغم الخديوي إسماعيل على إتباع سياسة معينة لم تكن في صالح مصر والسودان، وكان من نتيجة تلك السياسة أن الجنرال غوردون قد غادر السودان في منتصف 1879 بعد عزل الخديوي إسماعيل .

ب_الأسباب الخاصة بمصر:

عرف عن السودان في هذه الفترة انه كان تابعاً لمصر لذلك كان بتأثر بكل ما يحدث على الساحة المصرية¹ وعندما وقع الخديوي إسماعيل معااهدة إلغاء تجارة الرق التي أبرمها سنة 1877 كان عملاً تقصيه الحكمة والدرایة ، فالرق لم يكن سلعة فحسب بل كان نظماً اجتماعياً واقتصادياً ومتعلقاً في كيان السودان السياسي والاقتصادي ولم يكن من السهل إلغاؤها بمجرد إصدار القوانين

فالالتزام مصر بإلغاء تجارة الرق في السودان في فترة محدودة قد دفعها إلى ارتكاب أعمال العنف والقهر والتضييق على التجارة بكل أنواعها، فلم تعد الإدارة تفرق بين التجارة المشروعة وغير المشروعة وهذا ما أدى إلى سخط السودانيين على هذه الإجراءات² .

ج_الأسباب المتعلقة بالسودان :

1 - محمد محمود السروجي ، دراسات في تاريخ مصر والسودان الحديث والمعاصر ، الاسكتلندية ، 1998، ص 367.

2 - شوقي عطا الله الجمل ، عبد الرزاق إبراهيم ، تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر ، ط 2 ، دار الزهرة ، الرياض ، القاهرة ، 2002 ، ص 305.

كان أهمها : تضييق الحكومة المصرية الخناق على تجارة السودان واحتكارها ، وكان للحكومة عذرها في مراقبة التجارة مراقبة شديدة لأنها كانت تخفي خلف تجارة العاج وريش النعام ، وفي نفس الوقت بقيت الضرائب المفروضة على هؤلاء التجار كما هي رغم الأضرار الكثيرة الناجمة عن القيود التي فرضتها الحكومة لذلك تعامل السودانيين مع تجار الرقيق وساعدوهم على ممارسة تجارتهم غير المشروعة وثار الشعب ضد الإدارة المصرية.

كما تأثر السودانيون بمبادئ حركة الجامعة الإسلامية وانتشارها انتشاراً كثيراً أدى إلى تبني مسلمي السودان لتلك المبادئ وتأثر السودانيون بالثورة العربية في مصر 1881 والتي بدورها كانت متأثرة بحركة الجامعة الإسلامية

ويرى البعض الآخر أن الثورة المهدية قامت لسبعين رئيسين هما:

1_ الدعوة الدينية للسيد محمد أحمد المهدى الذي أعلن أنه مكلف بنشر الدعوة والجهاد وأنه المهدى المنتظر الذي جاء لإنقاذهم¹

2_ الدعوة السياسية التي تقوم على تجنيد الأنصار للجهاد في سبيل الله والتخلص من الحكم التركي والمصري الذي يقهر السودانيين ويفرض عليهم الضرائب ويجدهم في صفوف الجيش التركي

و قبل الحديث عن أحداث تلك الثورة لا بد من التعريف بقائدها وهو :

محمد أحمد الهدي الذي ولد في جزيرة (الخناق) الواقعة جنوب مدينة (العرض) قاعدة إقليم (دنقلة) سنة 1844 من أبوين (بربريين) من قبيلة تدعى (الخناقة) تسكن

هذه الجزيرة . و أبوه يدعى عبد الله بن فحل¹

وتميز المهدى بفطنته الدينية فدخل خلوة وحفظ فيها القرآن الكريم ، ثم التحق بعدة شيوخ تعلم على يدهم الفقه والتوحيد والنحو والتصوف ثم بدأ يميل إلى النسك والعبادة و اعتكف سنة 1870 في جزيرة (ألبا) بنيل الأبيض وانصرف إلى كهف بها للنسك والعبادة ، وبعد هذا النسك بدأ يراسل بعض العلماء سراً بأنه المهدى المنتظر

³ إبراهيم فوزي باشا، السودان بين يدي غردون وكتشر، مطبعة الأدب، الإسكندرية، 1319هـ، ص 14، 13.

الذي بشر بيه الرسول صلى الله عليه وسلم، وقال أن الله خصه بذلك لنصرة الإسلام وان النصر سيلازمه.

وأخذ مريدوه يتکاثرون ويلتفون حوله ولما اتسعت دعوته أرسلت إليه الحكومة قوة إلى جزيرة (أليا) فاستطاع بمن معه من الدراويش أن يقهرها ، ورأى أن بخرج من تلك الجزيرة لأنها مكشوفة ولا تساعد على التحصين، ضد القوة التي سترسلها الحكومة إليه ، واتجه إلى منطقة (دنقل) في كرد فان ونزل في جبل استقر بيه.

ووجه إليه مدير فاشنودة قوة لقتاله وقضى عليها، وعقب هذه الهزيمة طلب رعوف باشا حاكم السودان إمدادات عسكرية من مصر وكان العرابيون يسيطرؤن على الوزارة فرأوا إرسال عبد القادر باشا.¹

و قبل وصوله ألف جيش بقيادة يوسف باشا لمنازلة المهدى وهزم هذا الجيش مثل الحملتين السابقتين له، وأكسب هذا النصر المهدى، أنصاراً كثيرين وثار كثيرون معه، ولكن الحكومة أحمدت ثوراتهم.

وفي سنة 1883 م هاجم المهدى مدينة الأبيض واستولى عليها وأخذها مقرًا له وجاءه مريدون جدد من كل أنحاء السودان يريدون رؤية (ولي الله).

وكان الإنجليز في هذه الفترة قد احتلوا مصر فأرسلت حكومة الاحتلال عشرة آلاف جندي بقيادة سิกس باشا وهاجمت المهدى في الأبيض وأبادها المهدى بإبادة تامة ، وغنم الأنصار أتباع المهدى غنائم كثيرة وأخذت الوفود تأتي من جميع أنحاء السودان لمبايعة المهدى

وأمام هذه الانتصارات طالبت بريطانيا إجلاء السودان . فأرسلت غوردون لإنقاذ الوضع في السودان . ولما وصل غوردون إلى الخرطوم في فبراير 1884 وأرسل إلى المهدى خطاب بتعيينه ملكاً على كرد فان وأعلن فيه أنه يبيع تجارة الرقيق ، فأجابه المهدى طالباً منه الاستسلام والدخول في الإسلام، وبذا اتفاق شبه المستحيل بين الرجلين.

ثم أرسلت إنجلترا حملة بقيادة "ولسلى" وتجمعت قوة مصرية إنجليزية في أسوان وحلقا¹ وأخذت طريقها إلى النيل وهزمت بعض قوات المهدى ، و على

¹ شوقي ضيف، عصر الدول والإمارات (الجزائر ، المغرب الأقصى ، موريتانيا ، السودان)، دار المعارف ، مصر، د.ت - ص 4

إثر هذا بدأ المهدى يعد جيشه الاستيلاء على الخرطوم بعد ذلك أمر جنوده بالهجوم عليها ودخلها أنصاره وقتلوا غوردون في قصره وحزروا رأسه وأرسلوها للمهدى في أم درمان² ودان للمهدى جميع أرجاء السودان ثم انتقل بمعسكره إلى أم درمان وأذعن له دنفلة ثم أخذت الحاميات المصرية تستسلم وأعلن الإنجليز إخلاء السودان من جنودهم.

وفي الرابع من رمضان سنة 1302هـ الموافق لـ 15 عشر جويلية 1885. أصابت المهدى (حمى التيفوس) توفي بعدها بأسبوع تاركاً وراءه مواتعه وأقوال ظلت تحرك مشاعر السودانيين حول المقاومة الجهاد مما سبق ذكره بالدراسة والتفصيل يتضح لنا إن:

- إن السودان قبيل الانتداب البريطاني كان يعرف حركة دينية قادها محمد أحمد المهدى الذي التف الناس حوله مقنعاً إياهم بأنه المهدى المنتظر
- استطاع المهدى إن يوسع حركته حيث وصلت إلى العاصمة الخرطوم

1 ابراهيم باشا، المرجع السابق، ص 15

2 شوقي ضيف ، المرجع السابق، ص 326.

المطلب الثاني: بوادر الانتداب البريطاني على السودان

كانت الأنظار الإنجليزية تتجه نحو السودان منذ أمد بعيد فبحثت عن كل ما يمكنها من ذلك. فلم تجد من حجة تقنع بها العالم في البداية سوى إدعاءها محاربة تجارة الرقيق التي كانت منتشرة بشكل كبيرة في السودان¹ وكانت تمثل تجارة رائجة ومربحة وكانت تمثل نظام سياسي واقتصادي للسودان في تلك الفترة.

فأوغلت بريطانيا للخديوي إسماعيل بتعيين غوردون حاكما عاما للسودان " وكانت هذه هي البداية الأولى ولتطبيق تلك السياسة الحكيمة في نظرهم " والتي سيبيدها في مديرية خط الاستواء، ولم يكن الخديوي راضيا على تعيين رجل انجليزي في هذا المنصب، لأنه يدرك مدى خطورته، وخصوصاً بعدما تكشف له نوايا انجلترا الاستعمارية

لكن لخديوي كان ضعيفاً. فقد كان في حاجة ماسة إلى دولة قوية تسانده على مقاومة التدخل الأوروبي في شؤون بلاده، لكن وجد نفسه مضطراً لمجادلة بريطانيا وإرضائها إلى أبعد حد ممكن

فأصدر في سنة 1877 أمراً بتعيين غوردون باشا حاكما عاماً للسودان مع منحه السلطة المطلقة في إصدار ما يراه من أحكام ومنع تجارة الرقيق.²

وكانت إنجلترا ترمي من وراء تعيين غوردون باشا في هذا المنصب. تحقيق هدفين جوهريين : الأول : تحقيق أهدافها بكل أمانة وإخلاص، أما الهدف الثاني : فإنها كانت تسعى إلى قرار يمنع تجارة الرقيق وإبطالها مدة محددة ثم يفسح لها المجال.

أما البداية الثانية: فكانت عندما أقال معظم المصريين من المناصب في السودان واستبدالهم، بأوربيين بحجة عدم تنفيذ أوامرها حرفيًا، فنظر أهل السودان إلى هذا العمل أنه حرب صليبية قصد بها القضاء على الدين الإسلامي على يد نفر من المسيحيين وأما البداية الثالثة : فكانت اعتراف إنجلترا بسيادة مصر على الساحل

1 : فيصل محمد موسى، موجز تاريخ أفريقيا الحديث والمعاصر ، منشورات الجامعة المفتوحة، بيغازي، 1997، ص 83.

2 : محمود السروجي ، المرجع السابق ، ص 449، 450.

الصومال وعقد معاہدة مع الخديوي إسماعيل بصدق فلت من أجل أن يخلی لها الطريق ، ويقوم بنفي التعليمات التي بشأن إدارة السودان.

ثم أمرت انجلترا الحكومة المصرية بتعيين صمويل بيكر ومن هنا بدأت انجلترا تتدخل في شؤون السودان ، وأرغمت الخديوي على إتباع سياسة لم تكن في صالح مصر والسودان، كما انه استعان بهم في تسخير شؤون السودان، وهو ما كانت تصبو إليه انجلترا.

وبعدما عزل الخديوي إسماعيل عن إدارة مصر وتولى وظيفة رعوف باشا، وكانت الظروف التي حكم فيها لخديوي سيئة للغاية فالأحوال في السودان كانت تتذر بشر مستطير، ولم يكن لديه جيش نظامي، ليرد به الأوضاع إلى مجريها، تزامن هذا مع قيام الثورة العرابية في مصر وتهديد الدول الأوروبية وعلى رأسها انجلترا بالتدخل لتسوية الأوضاع فيها ومنه الطريق إلى السودان .¹

ولما قامت الثورة العرابية واستولت انجلترا على مصر، أرسلت الحكومة الإنجليزية مندوب من قبلها يدعى الكولونيال ستيفوارت لدراسة أحوال السودان وتقديم تقرير عنها، وفي سنة 1883 بعث إلى حكومته بتقرير مفصل عن الخرطوم والأوضاع السائدة في السودان بصفة عامة وأعقبه بتقرير آخر أرسله من مصوّع عن الأحوال السائدة في شرق السودان

وأهم ما جاء في هذه التقارير الثلاثة الخاصة بالسودان عدم تأييد كره الانسحاب وإخلاء السودان لما في ذلك من الأضرار بمصالح مصر

وبعد التدخل الانجليزي في السودان بشكل واضح عندما عجزت مصر عن صد قوات المهدى ووضع حد لزحفه ، فرأى أن تسدي نصيحتها إلى الحكومة المصرية بإخلاء السودان كحل عملي لا مفر منه، أصررت الحكومة الانجليزية على موقفها وطالبت وزارة شريف بضرورة إخلاء جميع ممتلكات مصر وأبلغت المعتمد البريطاني في مصر السير افلن بارنج بان يوضح لشريف باشا أن الحكومة على

¹ شوفي ضيف المرجع السابق ص5

استعداد لتعيين وزراء عن الانجليز لتنفيذ رغباتها، إذا لم تجد من الوزراء المصريين استعداد للقيام بمثل هذا العمل.¹

ولم يكن أمام شريف باشا سوى الاستقالة تاركا لإنجلترا اختيار ما تراه مناسبا، وجاء توبار باشا ليحقق لإنجلترا ما تريده فاصدر أمر في يناير 1884 بإخلاء السودان عن خط الاستواء حتى جنوب وادي حلفا ، وكلف الجنرال غوردون بتنفيذ هذا الأمر.

وبعد حصار الدراويس للعاصمة الخرطوم ، طلب غوردون النجدة من حكومته أرسلت له جيشا حربيا بقيادة (السير جارنت) وقد استطاعت هذه القوات أن تنتصر على الدراويس²

وبعد سقوط العاصمة الخرطوم في يدي المهدى ، وقتل غوردون أثار هذا موجة من السخط على الحكومة الانجليزية، فالرأي العام الانجليزي قد ساعده تباطؤ الحكومة في التدخل لإنقاذ غردون ولتجنب هذا الضغط ، بادرت الحكومة الانجليزية بالاتصال "بنابولسلي" قائد الحملة من أجل مهاجمة الخرطوم لكنه فشل في ذلك.

وبعد فشل ثورة خليفة المهدى "التعاشي" وانهزامه في موقعه أم درمان 1898 بدأت الأخبار تتوارد بانهزام الدراويس . وبرزت فرنسا بحملة داخل الأراضي السودانية بقيادة مار شان ، فثار الرأي العام الانجليزي وطالب بمحاربة فرنسا فوافقت بينهما الحادثة المعروفة بحادثة فاشودة ، وبعدها دبرت فرنسا كل الوسائل للاستيلاء على المنطقة ، لكن القوات الانجليزية انسحبـت منها

مما سبق ذكره بالدراسة والتحليل يتضح لنا أن :

- أن بريطانيا اتخذت من ثورة المهدى كحجة للاحتلال السودان وبدأت عدة

بواشر تثبت ذلك

1 ابراهيم باشا ، المرجع السابق ص 15

2 محمود السروجي: المرجع السابق ، ص 362

المبحث الثاني: الانتداب البريطاني في السودان

المطلب الأول: الحكم الثنائي البريطاني المصري في السودان 1899

منذ أن أعلنت القوات المصرية انسحابها من السودان للمرة الأولى ، توافرت بريطانيا مع فرنسا وإيطاليا لاقتسامها فيما بينها كانت فرنسا ترابط في منطقة فاشودة بعده من قواتها بقيادة لفون دان "مار شان" منذ 10 يوليو 1898 رافعتا علمها عليها . لكن بريطانيا ممثلة في قائدتها (كنتشنر) طلبت من فرنسا إزالة علمها ورفع العالم المصري مكانه وكادت تقع حرباً دامية بينهما جراء ذلك لو لا أن الظروف الدولية قد أرغمت فرنسا على الرضوخ والانسحاب¹

اتفاقية الحكم الثنائي للسودان 19 يناير 1895: بعد أن فرغت إنجلترا من تسوية مشكلاتها مع فرنسا بشأن السودان أرغمت إنجلترا الحكومة المصرية في 19 يناير 1895 على توقيع اتفاقية السودان الثانية ، وأعلنت الوثيقة خط عرض 22° شمالاً فاصل بين مصر والسودان وان يرفع العلمان المصري والإنجليزي على جميع دور الحكومة وان تكون الإدارتان العسكرية والمدنية بيد موظف ترشحه الحكومة البريطانية، ويعينه خديوي مصر يلقب بحاكم عموم السودان²

ولا يسمح لتمثيل فصيلي بمصر في السودان ، ووأوضح أن الحاكم العام يكون إنجليزي وترشحه الحكومة الإنجليزية وتمنحه سلطات كبيرة تجعله حاكماً مستقلاً، ورأى اللورد كروم أن يكون مناعي المديرية والمفتشين للإنجليز ، أما المصريون فلهم إدارة المراكز والأموريات ، وكانت الحسنة الوحيدة في هذه الاتفاقية هي موافقة إنجليزاً أن لا يطبق في السودان نظام الامتيازات الأمنية أو المحاكم المختلفة.³

وعين كتشنر أول حاكم عام للسودان وقد جمع من السودانيين تبرعات لإنشاء مدرسة ثانوية تسمى كلية ذكرى غوردون وبلغت التبرعات مائة ألف (200) ألف جنيه وافتتحت المدرسة في 1903م ، وظلت مصر تعين السودان مالياً حتى سنة 1954 ووضعت نظم للشؤون الإدارية والتعليم والقضاء والمصالح الحكومية، وترك

1 - كرغلي على توسن هردي، تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر ، (الكشف ، الاستعمار ، الاستقلال)، العلم والإيمان للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2008.ص 102.

2 - شوقي ضيف، المرجع السابق، ص 158.

3 - شوقي ضيف، المرجع السابق، ص 634.

كتشتر السودان في ديسمبر 1932 وخلفه وينجب ، وانشاً حسب الاتفاقية الثانية مجلس في 1910 باسم مجلس الحاكم العام وعنى الحكم الثاني بالمواصلات والبرق (التلغراف) ومد السكك الحديدية من وادي حلفاء إلى الخرطوم، وأضيف خط إلى سنار والأبيض وخط من عطيرة إلى سواكن على¹ البحر الأحمر وغيرها ، ووُضعت مشروعات رى كثيرة بعد الدراسة منها: مشروع الجزيرة ، وجربت ، ونجحت زراعة القطن ، وأُسست مدرسة أولية في المدن الكبرى وأنشئت ورشات صناعية ومدارس لتخريج المعلمين، فعمل المصريون فيها بكل كفاءة².

كما تحملت مصر أرواح وأموال وعتاد أضعاف ما تحملته بريطانيا للعمل على استرداد السودان وتخلصه من المهدين وكانت إنجلترا قد دفعت بمصر إلى ذلك العمل لأنها المستفيدة الأولى من ذلك وكانت التكاليف أكثر 350.000 جنيه مصرى ودفعت بريطانيا 800.000 جنيه أي ثلثي تكاليف الحملة فيها، دفعت الثانية نفقاتها فقط. وبرغم من كل مجهودات مصر إلا أن بريطانيا لم تعرف لها بذلك وهذا واضح من خلال تسريح اللورد كروم حيث قال³: "إنجلترا وليس مصر هي التي قام فعلاً بفتح هذه البلاد ، صحيح أن خزانة مصر تحملت الجزء الأكبر من عبء مصاريف العزو وأن القوات المصرية بقيادة الضباط البريطانيين ساهمت بجزء مشرف من جهود الحملة إلا أنه من الصحيح أيضاً أنه من خلال فترة الأعداد والتنفيذ السياسية، كانت القيادة الأعلى لبريطانيا ، لذلك فإنه لا مجال للادعاء بأنه كان يمكن للحكومة المصرية إعادة فتح السودان من دون مساعدة بريطانيا بالرجال والمال والقيادة العامة ومن ثم فإنه ضم الأراضي المستعمرة لإنجلترا كان له ما يبرره إلى حد ما " وعلى هذا كانت الاتفاقية بحكم الضرورة ولidea الانتهازية وكان مؤلفوها على علم بذلك ، وبحقيقة يمكن في أي وقت استبدالها باتفاقية أكثر ملائمة للواقع كنتيجة للظروف السياسية الجديدة.

1 حلبي محروس، تاريخ إفريقيا الحديث المعاصر ، د.ت ، الجامعة الإسكندرية ، 2004 ، ص 59-62.

2 ضيف شوقي ، المرجع ص 634.

3 محمد عمر بشير، مراجعة نور الدين ساشي ، تاريخ الحركة الوطنية في السودان 1900-1969 ، الدار السودانية لكتب ، الخرطوم ، 1980 م ، ص 33-34.

- أن اتفاقية الحكم الثنائي وجدت معارضة في صفوف القوات المصرية بالسودان وبين طبقات الشعب السوداني ،
- قامت بعض الثورات المحلية ولكنها سرعان ما أخمدت، وحدث في بعض ثروات جبال النوبة واضطربت العلاقة بين "علي دينار" سلطان دارفور والحكومة السودانية والذي حمل السلاح ضدّها¹.
- إلا أنه توفى برصاصة "طائشة" في 1916 م ، وضم دارفور إلى السودان نهائياً وأصبح تاريخها جزء من تاريخ السودان
- مع الثورة المصرية 1919 نشط الوعي القومي في السودان للمطالبة بحقوقه، كما نشب نزاع طويل بين مصر وبريطانيا حول مسألة السيادة في السودان بحسب اتفاقية السودان الثانية

المطلب الثاني: سياسة بريطانيا في السودان:

بعد أن تم توقيع الاتفاقية الثانية أصبحت السودان مركزاً في أيدي الحياة الحاكمة البريطانية وأحكمت سيطرتها على كافة مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية

فقد كانت الانجليز يمسكون زمام الجهاز الحكومي بكل محتوياته التشريعية والتنفيذية العليا² وشرعت بعد ذلك في الاستغلال المنظم للبلاد وتحويلها إلى قاعدة باحتكار أجود الأراضي واستغلال الظروف الطبيعية في زراعتها . كما ركزت على الإقطاع ومشايخ القبائل، وأثارت الفتنة فيها وبين العناصر الرجعية من رجال الدين وتأجيج المشاكل بين القبائل والطوائف الإسلامية في البلاد، وكذلك بين الشمال الذي يدين أهله بالإسلام والجنوب الذي يدين أهله بالمسحية ومختلف الديانات والعبادات الأخرى³

وقد تحمل أبناء الشمال السوداني الأعباء الجسمية في خوض معركة السلام مع الجنوب من أجل إقامة الوحدة الوطنية في السودان وأقامت نظام إداري خاص

1 فرغلي علي، المرجع السابق ص 200.

2 فيصل محمد موسى ، المرجع السابق، ص 272.

3 تاريخ الأقطار العربية المعاصرة ، ج 12 ، دار التقدم ، موسكو ، 1970 ، ص 145-196.

بالجنوب لحل مشاكله مع التسليم بفارق بين الشمال والجنوب¹، فبالإضافة إلى الاختلاف في العرق و السلالة بين القبائل واستخدام لغات مختلفة توجد الفوارق الحضارية خصوصاً من الناحية الدينية (مسلمون ، قاتلوك ، بروستات ، وثنيون)² ومنذ عام 1945 أخذت هذه السياسة شكلًا أكثر خطورة حيث كتب الحاكم العام إلى المندوب السامي البريطاني في القاهرة يقول "أن السياسة المقترنة في مراعاة أن الشعوب القاطنة جنوب السودان هي بغير شك شعوب إفريقية وزنجية وأن واجبنا الأساسي هو العمل بأسرع ما نستطيع لا تمام التنمية الاقتصادية والعلمية بين هذه الشعوب على أساس أفريقي وزنجية وليس على أساس عربية أو منتمية إلى منطقة الشرق الأوسط"

بعدما خططت الحكومة البريطانية لفصل السودان عن مصر ، إدارياً ومالياً وسياسياً ، سعت في نفس الوقت لتعزيز الخلافات الكائنة بين الشمال والجنوب وعزلة عن المؤتمرات الإسلامية، وهكذا يبدوا اهتمام المسؤولية البريطانيين بفصل الجزء الجنوبي الأسود عن الإقليم الشمالي العربي وضمه آخر الأمر إلى إدارة أخرى تنشأ في أواسط إفريقيا ، وتلك هي السياسة البريطانية القائلة "بوجوب دمج أقاليمنا الزنجية في السودان في ممتلكاتنا الأخرى مثل أوغندا ، كينيا ، شرق إفريقيا".

وفي سبيل تحقيق هذه السياسة خصت بريطانيا جنوب السودان بسياسة تضمن بها تحقيق مأربها الامبرialisية بكل حذا فرها.³

السياسة الاستعمارية البريطانية في جنوب السودان :

انتابت بريطانيا مخاوف أثر انفجار الثورة المصرية 1919 وتسرب روح الثورة إلى السودان شمالاً وجنوباً، مما شكل تهديداً لمستعمراتها، ثم سعت إلى فصله عن مصر من كافة نواحيه وفي نفس الوقت حاولت بث بذور الشقاق والخلاف بين شماله وجنوبه وتعزيزها فقادت بـ:

1- محاربة الإسلام ولغة العربية في جنوب السودان :

1- أحمد الصاوي ، الأقليات التاريخية في الوطن العربي ، مركز الحضارة العربية للإعلام والنشر ، القاهرة ، 1989 ، ص 76

2- سامية حابر ، قضايا العالم العربي ، دار النهضة العربية ، لبنان ، 2003 ، ص 301

3- إسماعيل أحمد ياغي ، المرجع السابق ، ص 59

أهدت لذلك أعضاء البعثات التبشيرية المسيحية العاملة هناك، وذلك خشيت انتشار الإسلام، فقد وضعوا القيود على تعلم العربية¹. بقصد إخافتها تماماً وإحلال الانجليزية مكانها وتم الاتفاق على إعطاء الأفضلية في تولي الوظائف بالجنوب لمن يتكلمون الانجليزية، ولقد جرى تقسيم جنوب السودان إلى أقاليم تسيطر على كل منها إحدى الكنائس أو المذاهب المسيحية التي تمارس فيه نشاطها بحرية كاملة وبرعاية بريطانيا، وكان ذلك سبباً في تعميق الخلاف بين أهالي الشمال والجنوب²، ففي 1910م، اقترح "أين حاكم مديرية مونجنا" تشكيل فرقة استوائية في الجنوب مشكلة من أبنائها بحيث تقام فيها شعائر مسيحية، واستمر حتى 1918م، وكان دورها خطيراً في الحد من انتشار الإسلام في الجنوب بين الوثنيين وكانت السياسة البريطانية تستهدف تكوين طائفة مسيحية كبيرة هناك يمكن أن تربط بأوغندا وتشكل حاجزاً متيناً أمام الإسلام³.

2_ إبعاد العرب والمسلمين عن جنوب السودان :

في عام 1922 صدرت لائحة جوازات السفر وتصاريح المرور التي نصت على أنه من حق الحاكم العام أن يعتبر أي إقليم منطقة مغلقة إغلاقاً كاملاً أو جزئياً بالنسبة للسودانيين أو غير السودانيين. كما أباحت له أن يضع القيود على دخول الأشخاص ويحدد الشروط لهم، وأيضاً حق إغلاق التجارة لغير القاطنين به. بعد ذلك كان إصدار مرسوم المناطق المغلقة مثل دارفور، أعلى النيل، كسلان⁴...

وفي منشور سري أعد في يناير 1930م، كشف النقاب عن الهدف الذي ترمي إليه الحكومة ألا هو تشجيع التجار العرب المسلمين الشماليين، وكذلك إيقاف هجرت الجنوبيين إلى الشمال بتحسين مستوى معيشتهم كما كان هذا القانون يخول للمسؤولين الأداريين سلطة طرد أي شخص غير مرغوب فيه من المنطقة المغلقة ومصادرة أملاكه. وقد قلل هذا القانون أيضاً فرص التزاوج بين الشماليين والجنوبيين بسبب منعهم من اصطحاب أولادهم وأمهاتهم عند انتقالهم للشمال

1 فرغلي علي ، المرجع السابق ، ص 192.

2 حلمي عروس ، المرجع السابق ، ص 161-162.

3 سامية حابر ، المرجع السابق ، ص 299.

4 حلمي عروس ، نقلًا من مدرمة عبد الرحيم طيب ، مشكلة جنوب السودان ، ص 42، 41.

مما سبق ذكره بالدراسة والتفصيل يتضح لنا أن:

- بريطانيا أتبعت سياسة محكمة للتفريق بين أبناء الشمال والجنوب
- زرع وغرس روح الحقد والكراهية في نفوس الجنوبيين بحجة أن العرب مستعمرن وأنهم ليسوا بسكان أصليين

خاتمة الفصل

ما سبق ذكره بالدراسة والتحليل في هذا المبحث نخلص إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- بريطانيا تذرعت بمحاربة تجارة الرقيق للاحتلال السوداني
- سياسة قانون المناطق المغلقة كانت سياسة مقصودة
- السياسة التي اتبعتها بريطانيا زرعت الفتنة والحد و الكراهية تجاه أبناء الشمال وكانت نقطة البداية لمشكلة الجنوب

إذا كانت أوضاع السودان هكذا خلال الحقبة الاستعمارية فكيف حصل على استقلاله ؟
وما هي أوضاعه بعد الاستقلال ؟ هذا ما سنحاول الإجابة عنه في الفصل الموالي

الفصل الثاني: السودان من الحكم الثنائي إلى الاستقلال

المبحث الأول: استقلال السودان

م 1: مؤتمر الخريجين

م 2: الحكم الذاتي

المبحث الثاني: أوضاع السودان بعد الاستقلال

م 1: الأوضاع السياسية والثقافية

م 2: الأوضاع الاجتماعية والثقافية

بعدما كانت السودان تحت ولايات الحكم الثنائي منذ 1899 والذي رفضته الحكومة السودانية منذ البداية و سعت جاهدة للتخلص منه بكل الطرق مستعملة أساليب مختلفة كعقد المؤتمرات وغيرها ، هذا ما جعلها تحقق الحكم الذاتي في البداية والاستقلال التام في النهاية ، ومن هذه النماذج مؤتمر الخريجين ، وقد خلف المستعمر عند خروجه من السودان أوضاع مزرية في كافة المجالات .

المبحث الأول: استقلال السودان

المطلب الأول: مؤتمر الخريجين

واجه الاستعمار الانجليزي منذ قدمه للسودان مقاومات عسكرية مثل ثورة "الhaloween في الجزيرة 1900" بقيادة الأمير عبد القادر و دحبوب ، و ثورة " علي دينار " ¹ التي امتدت من 1900_1916 و مقاومات سياسية التي كانت عبارة عن جمعيات سرية في البداية مثل " جمعية اتحاد قبائل السودان " و " جمعية اللواء الأبيض " .

و بدأ الوعي السياسي في السودان يشق طريقه إلى عقول المتعلمين و ظهر هذا الوعي في صورة أدبية تعليمية ، فصدرت بعض الصحف و الجمعيات ثم ظهرت جمعيات ظاهرها الأدب و الثقافة و باطنها السياسة و العمل على مناهضة الاستعمار في عام 1898 م، رأى المتعلمون في الخرطوم و أم درمان أن يتذدوا ناديا يكون مقرًا لنشاطهم الأدبي و الاجتماعي و الذي عرف فيما بعد باسم " نادي الخريجين " ²

مؤتمر الخريجين

تشكل هذا المؤتمر من الفئة المثقفة و المتعلمة و المتخرجة من الجامعات و المعاهد ، بدأ المؤتمر أعماله في البداية بالاهتمام بشؤون العمال السودانيين خاصة العاملين في مجال الإدارة ، ثم الأمور التنظيمية ، إلا أن هذا لم يمنعه من مناقشة المشاكل ذات الطابع السياسي حيث تضمن جدول أعمال لجنته التنفيذية في أكتوبر 1938 م ، أوضاع السياسة العالمية ، و عند توقيع " اتفاقية ميونيخ " ، والتي قررت أنه في حال نشوب الحرب يجب تقديم رسالة للحكومة لإعلان " ولاء و استعداد المؤتمر للتعاون معها دفاعا عن البلاد مهما كانت التضحيات التي يتطلبتها الموقف ". ³ .

وضم الهيكل التنظيمي للمؤتمر :

1 - فضل محمد موسى ، المرجع السابق ، ص 265 .

2 - إجلال رافت ، المرجع السابق ، ص 83 .

3 - محمد عمر بشير ، المرجع السابق ، ص 201 .

- دستور خاص به .
- لجنة فرعية للشؤون الاقتصادية .
- لجنة فرعية للإصلاح الاجتماعي و التعليم و شؤون الطلبة .
- لجنة فرعية لموظفي الحكومة .

كما شكل المؤتمر لجنة لدراسة التقرير السنوي الذي كان يصدره الحاكم العام و لجمع المعلومات المتعلقة بالبلاد و المنشورة في الصحف الأجنبية.

قام المؤتمر بتوجيه عدة مطالب لجهات مختلفة لكنه في البداية أولى الاهتمام للجانب التعليمي لأنـه كان يدرك أهمية هذا المجال ، فقدم التماسا إلى الحكومة المصرية لكي تفوض له شؤون إدارة تعليم الطلاب السودانيين بمصر ثم أرسل مذكرين لحكومة السودان ، أولها بخصوص المشاكل التعليمية و طرق إصلاحها و بين النقطة التي كانت ترمي انجلترا إلى طمسها في الجنوب ، و استبدالها بنظام يتماشى وفق خططها ، و الثانية كانت تختص بالتعليم ، و انتقدت فرص التعليم المحدودة و افتقار مناهجه إلى الموضوعية و اقترحا أن يتـخذ التعليم في السودان طابعا إسلاميا شرقيا ، و ليس طابعا وثنيا إفريقيا ، كما كانت تتشـدـه انجلترا.

و من هذه المطالب بدأ مؤتمر الخريجين يكتسب شعبية كبيرة في أوساط الجماهير، و أخذت الجماهير تنظر إليه على أنه الممثل الشرعي للبلاد.

و بعد انتخاب " إسماعيل الأزهري " * على رأس اللجنة التنفيذية للمؤتمر ، قدم مذكرة للحاكم العام تضمنت مشروعات تخص¹ المصلحة الوطنية و التي يجب أن تنفذها في الوقت المناسب ، كما اقترحت تقديم مذكرة سياسية لشرح مطالب و آمال السودانيين السياسية و الخطوات التي يجب على الحكومة اتخاذها في هذا الخصوص و كان مصير تلك المطالب الإهمال من طرف انجلترا .

1 - محمد عمر بشير ، المرجع السابق ، ص 203 ، 204 .

و لما زار رئيس وزراء مصر " علي ماهر " السودان في 1940 استغل أعضاء المؤتمر الوضع و قدموه له مذكرة تضمنت مطالب محددة لمصر ، أهمها تشجيع الجمعيات الخيرية و المعاهد الدينية المصرية للعمل في جنوب السودان ، و اتخاذ التدابير الضرورية لتأسيس بعثة " دعوية تبشرية " في جنوب السودان على ألا تعارض دخول الوثنيين إلى الدين الإسلامي و جذبهم إليهم ، بل تعمل على نشر التعليم و الاهتمام بالرعاية الصحية ، و تشجيع رجال الأعمال المصريين على استثمار رؤوس الأموال هناك ، لأن هذه الأمور كانت مغيبة هناك من إنجلترا¹.

في 1941م ، أعيد انتخاب إسماعيل الأزهري على رأس اللجنة التنفيذية لكن هذه المرة كانت اللجنة تتكون أساساً من العناصر التي تؤمن بعدم العمل و التعاون مع الإدارة الانجليزية و مضاعفة النضال السياسي².

و في هذه السنة قررت اللجنة إنشاء صندوق للتعليم على النطاق الوطني ، ثم بدأت حملة لجمع التبرعات لبناء المدارس و المساهمة في مشاريع التعليم و حصل المؤتمر على نتيجة إيجابية حيث جمع الكثير من الأموال التي بواسطتها يمكن تشييد عدد من المدارس و تقديم الإعانات المالية للطلاب السودانيين

و كان من نتيجة ذلك إن زادت و تضاعفت شعبية المؤتمر و بدأ ينظر إليه على أنه الممثل الأصيل للفكر السوداني

ثم بدأ المؤتمر ينادي بإعطاء الأولوية للوحدة العربية ، و الوحدة بين الشمال و الجنوب³

و في سنة 1942م ، أصبحت الظروف المحلية و الخارجية مواتية لمضاعفة العمل السياسي ، ذلك أن ميثاق الأطلسي* الذي أعلن عن حق الشعوب في الحرية و الديمقراطية ، و بعثة " كرييس " للهند لمناقشة استقلالها ، و البيانات التي أصدرتها

1 - إسماعيل احمد ياغي ، المرجع السابق ، ص 59.

2 - تاريخ الأقطار العربية ، المرجع السابق ، ص 151.

*ميثاق الأطلسي : انعقد سنة 1941 على متن باخرة بين روزفلت وترشل

3 - محمد عمر بشير ، المرجع السابق ، ص 216.

حكومة الوفد المصرية عن استقلال مصر ، كل ذلك كان يحظى بالعناية من جانب السودانيين¹ .

ثم أعد كلا من إسماعيل الأزهري و عبد الحليم محمد و عبد الله ميرغني ، و أحمد خير ، مسودة لمذكرة ترفع للحاكم العام ، قبلتها اللجنة التنفيذية على الفور ، و من ثم شكلت لجنة فرعية ل القيام بنشرها في داخل السودان و خارجه ، و احتوت هذه المذكرة على المطالب الآتية:

- إصدار تصريح مشترك في أقرب فرصة ممكنة من الحكومتين الانجليزية و المصرية يمنح السودان بكل حدوده الجغرافية حق تقرير مصيره ، و احتاط ذلك بضمانت تكفل حرية التعبير ، و تضمن للسودانيين الحق في تكييف الحقوق الطبيعية مع مصر ، باتفاق خاص بين الشعبين المصري و السوداني .
- تأسيس مجلس أعلى للتعليم أغبلبيته من السودانيين و تخصيص ما لا يقل عن 12 % من الميزانية للتعليم.
- تأسيس هيئة تمثيلية من السودانيين لإقرار الميزانية و القوانين .
- فصل السلطة القضائية عن التنفيذية .
- إلغاء قوانين المناطق المقفولة و رفع قيود مزاولة التجارة و الانتقال داخل الأراضي السودانية
- وضع تشريع يحدد الجنسية السودانية .
- وقف الهجرة إلى السودان فيما عدا ما قررته المعاهدة الانجليزية المصرية² .
- تطبيق مبدأ الرفاهية و الأولوية في الوظائف من خلال :
 - قصر الوظائف على السودانيين
 - تمكين السودانيين من استثمار موارد البلاد التجارية و الصناعية و الزراعية
 - وقف الإعانتات لمدارس التبشير و توحيد برامج التعليم في الشمال و الجنوب.

1 - تاريخ الأقطار العربية ، المرجع السابق ، ص 206 .

2 - محمد عمر بشير ، المرجع السابق ، ص 210 .

و إذا تأملنا في هذه المطالب نجد أنه في الواقع هناك مطالبة بالحكم الذاتي لكن إنجلترا ردت على لسان سكرتيرها الإداري "سير دوغلاس نيوبولد" رداً مقتضباً، معلنة رفضها ، وقالت أن المؤتمر يرفض التعاون معها محتاجة بثلاث أمور هي :

- إن المذكورة طرحت قضايا سياسية و هي مسألة تخص دولتي الحكم الثنائي
- إن المؤتمر خالف دستور بلاده، و جعل نفسه هيئة سياسية على الصعيد الوطني، و يدعي تمثيل السودانيين
- إن الحكومة كانت تعنى بالرغبة الوطنية المشروعة الخاصة بالمستثمرين السودانيين لزيادة مساهمتهم في الإدارة و تطوير بلادهم.

لكن أعضاء المؤتمر كانوا يجهلون سبب رفض إنجلترا لمطالبهم ثم قاموا بعد ذلك بمراسلين بينهم وبين إنجلترا لكن دون جدوٍ ، لتبدأ فترة عداء بين الخريجين والإدارة

¹ البريطانية

مما سبق ذكره بالدراسة والتحليل في هذا المبحث نخلص إلى أن :

— مؤتمر الخريجين لعب دوراً أساسياً في حصول السودان على استقلاله رغم المضائق التي تعرض لها من طرف الانجليز

المطلب الثاني: الحكم الذاتي

بعد هزيمة إيطاليا سنة 1943 أرسلت لجنة المؤتمر بررقية إلى الحاكم العام مهنة الحلفاء على النصر و معتبرة عن أمل المؤتمر في أن تتم الاستجابة للمطالب السودانية في إطار ميثاق الأطلسي لدى تحقيق النصر النهائي

شرعت إنجلترا في تنفيذ أول خطط لها بالاستجابة لبعض مطالب المؤتمر وذلك بإشراك السودانيين في الحكومة المركزية و أعلنت عن نيتها عن تكوين مجلس استشاري

1 - محمد عمر بشير ، المرجع السابق ، ص 213_215

لشمال السودان متعتمدة إقصاء الجنوبيين منه لكن المؤتمر رفضه و حذر أعضاءه من الاشتراك فيه لما يرمي إليه من سياسة تهدد وحدة السودان¹.

و كانت مقاطعة المجلس محل نزاع بين أعضاء المؤتمر ، إذ انقسموا إلى قسمين ، قسم معندي يرى بضرورة الاشتراك فيه لأنه يتتيح الفرصة للمتعلمين السودانيين لمناقشة قضايا البلاد ، و نتيجة قبولهم فصلوا عن المؤتمر و كونوا تحالف يسمى حزب الأمة 1945 م

و بعد انفصال المعتدلين كون الباقيون حزبا سياسيا سموه حزب الأشقاء و بدأوا بتنفيذ برنامجهم السياسي و لعدم ثقتهم في الحكومة الانجليزية و المجلس الاستشاري كانوا يسعون لتنفيذ أهدافهم مع الحكومة المصرية².

و في سنة 1945م قررت اللجنة التنفيذية لمؤتمر الخريجين أنه من ناحية المبدأ يجب أن يطلب المؤتمر من حكومتي الحكم الثنائي أن يكون المؤتمر ممثلا في المفاوضات المتعلقة بمصير السودان، لكن المعتدلون أبدوا معارضتهم لذلك

و بعد ذلك أرسلت الفئة الأولى المعارضة للمجلس الاستشاري مذكرة تتضمن تفسيرهم الجديد (تمثيلهم للسودانيين في المفاوضات المتعلقة بمصير السودان لحكومة الحكم الثنائي)

و على أثر هذا ظهرت أحزاب وفئات سياسة أخرى إضافة إلى التي سبقتها على الساحة السودانية فوق تضارب سياسي بينها و بين حزب الأمة الذي كان يرى ضرورة الاشتراك في المجلس الاستشاري الذي رفضته الأحزاب الأخرى و الحكومة المصرية.

و كانت أفكار كلا من بريطانيا و مصر حول مصير السودان مختلفة إلى حد يستحيل فيه نجاح آية مفاوضات بينهما و تمسك كل طرف برأيه.

1 - فيصل موسى ، المرجع السابق ، ص 276

2 - شوقي الجمل ، و عبد الرزاق إبراهيم ، نفس المرجع ، ص 360 .

و عندما تقابل السيد إسماعيل صدقي باشا برئيس وزراء مصر و رنسن بيقن وزير خارجية إنجلترا في لندن أكتوبر 1946 م ، وقعا اتفاقاً أطلق عليه "برتوكول السودان" أحتوى على إتباع سياسة تدور في إطار الوحدة بين مصر و السودان تحت الناج المصري على أن يكون من أغراض ذلك تحقيق رفاهية للسودانيين و تطوير مصالحهم و إعدادهم للحكم الذاتي ثم إعطائهم حق تقرير المصير¹ .

و لكن هذا البرتوكول كان فضفاضاً و غامضاً حيث كان لمصر نوايا خفية من إعلانه كما كانت لإنجلترا أسباب أخرى لها أبعاد أكثر من تلك التي كانت مصر تظن أنها قد حققتها (السيادة على السودان) .

و بعد فشل الطرفين في الوصول إلى اتفاق دخلت القضية السودانية مجلس الأمن و عرض الطرفين داخل المجلس سيادتهما على السودانيين في تقرير مصيرهم ، و احتجت مصر بأن السودان كان تابعاً لها طوال مراحل التاريخ و احتجت إنجلترا بتطبيق اتفاقية الحكم الثنائي المتفق عليها 1899 م ، و لم يجد مجلس الأمن حل للقضية السودانية فأجل النظر فيها .

و في الفترة الممتدة من 15 نوفمبر 1948 إلى 15 ديسمبر 1948 م ، أرادت الجمعية التشريعية تنظيم انتخابات لتجديد هذه الجمعية .

نادت الأحزاب الاتحادية إلى مقاطعتها و نجحت إلى حد كبير في ذلك ، و فاد هذه المظاهرات صدها صغار الطلاب و العمال ، و نادوا بالثورة ، و طالبوا الأحزاب بالعمل من أجل الاستقلال و الاستعداد للتضحية و نكران الذات .

و من ثم ظهر على المسرح السياسي جيل جديد من الشباب أكثر صلابة و أكثر عداء للإنجليز ، و غير مواليين تماماً لمصر .

1 - تاريخ الأقطار العربية ، نفس المرجع ، ص 207,208

و في 15 أكتوبر 1951م، أقر البرلمان المصري قانون إلغاء معاهدة 1936م، و اتفاقية 1899م، الخاصة بالحكم الثنائي و في الوقت نفسه جرى تحديد و إقرار وضع دستوري جديد للسودان يمنحه الاستقلال الذاتي في الشؤون الداخلية مع الاحتفاظ لمصر بالإشراف على السودان فيما يتعلق بالسياسة الخارجية و المالية و الدفاع.

استقبلت الجماهير الشعبية في السودان و في مصر بابتهاج إلغاء الاتفاقية الثنائية و شددت نضالها لطرد قوات الاحتلال من وادي النيل .

ثم حذا السودانيون حذو المصريين فامتنعوا عن شراء السلع البريطانية أو العمل في المؤسسات البريطانية أو تنفيذ تعليمات الموظفين الانجليز .

و في أواخر 1951م ، عقد في الخرطوم اجتماع لممثلي الأحزاب و تقرر فيه تكوين منظمة جديدة و هي الجبهة المتحدة لتحرير السودان و وضعت برنامج يتضمن :

- تصفية الحكم الثنائي و جلاء القوات البريطانية و المصرية عن البلد و إسقاط الإدارة الاستعمارية و سودنه الجهاز الحكومي.
- تكوين حكومة مؤقتة من السودانيين و انتخاب جمعية تأسيسية تقوم بتحديد الوضع المقبل للسودان

و في بداية عام 1952 م ، تم إعداد مشروع دستور للسودان ، يقضي بانتخاب البرلمان و تشكيل حكومة من السودانيين ¹

و في عام 1953 اجتمع ممثلو الأحزاب السودانية مع الحكومة المصرية و اتفقوا على ما يلي :

- الاعتراف للسودانيين بحق الاختيار بين إعلان استقلال السودان عن مصر و بريطانيا و بين الإتحاد مع مصر ، و جلاء الجيوش الأجنبية ، و وحدة السودان .

¹ فيصل محمد موسى ، المرجع السابق ص 277

و في 12 فبراير 1953م ، و بعد مفاوضات استمرت ثلاثة أشهر أمكن التوقيع على اتفاقية حق تقرير المصير للسودانيين ، و قيام فترة انتقالية تمتد 03 سنوات يقوم أثناءها برلمان مؤقت و حكومة وطنية على أن يحتفظ الحاكم العام بالسلطة العليا خلال هذه الفترة

جرت الانتخابات البرلمانية في السودان و لأول مرة في نوفمبر 1953 م ، فاز بها الحزب الوطني الاتحادي

و بعد فوز هذا الأخير بدأ تشكيل حكومة حيث شكل إسماعيل الأزهري، رئيس الحزب أول حكومة وطنية في الفترة الانتقالية و حاولت السلطات الإنجليزية عرقلة ذلك لكن لم تفلح

و بعد أشهر من تشكيل هذه الحكومة عقدت جلسة طارئة تقرر فيها إلغاء الحكم الثنائي .

و في نوفمبر 1955 جلت القوات البريطانية و المصرية من السودان ثم اتخذ برلمان السودان قرارا بالإجماع بأن تصبح السودان جمهورية مستقلة ذات سيادة ، و وافقت مصر و إنجلترا على هذا القرار ، كما اختار البرلمان لجنة عليا للقيام بمهام رئيس الدولة

و في يناير 1986 م ، أقيم في الخرطوم الاحتفال الرسمي بإعلان قيام جمهورية السودان المستقلة ليبدأ الاعتراف بها على التوالي من طرف الدول¹

ما سبق ذكره بالدراسة والتحليل في هذا المبحث نخلص إلى أنه:

- بدخول القضية السودانية مجلس الأمن وبعد المفاوضات بين الأحزاب السودانية والمصريين والإنجليز حصل السودان على استقلاله وجرت انتخابات فاز بها إسماعيل الأزهري رئيس الحزب الاتحادي

و إذا كانت تلك هي الأسباب والظروف التي حصل فيها السودان على استقلاله فكيف كانت أوضاعه بعد الاستقلال وذلك ما سنحاول الإجابة عنه في المبحث المولى

1 - ، تاريخ الأقطار العربية ، المرجع السابق ، ص 207

المبحث الثاني: أوضاع السودان بعد الاستقلال

المطلب الأول: الأوضاع السياسية و الثقافية

أ- الأوضاع السياسية

تميزت الجمهورية السودانية خلال فترة الاستقلال بالمشاركة السياسية المحدودة في فترة الديمocrاطية كما تميزت بعدم الاستقرار بسبب الحروب في الفترات العسكرية ، وذلك بسبب الصراع الناتج عن عوامل اقتصادية و اجتماعية و سياسية ، و ثقافية تمثلت في القهر الفكري و انعدام الرأي الآخر و تناوب على السلطة في ظل النظام الجمهوري منذ الاستقلال العديد من الرؤساء .

فكان الساحة السياسية تسودها عدة تيارات حزبية إبان الاستقلال وهي:

1- الأحزاب الطائفية : وهي الأحزاب المدعومة من الجماعات الدينية الصوفية السائدة في السودان ، و هم حزب الأمة و خليفة الأنصار ، حزب الأشقاء (الوطني الاتحادي سابقا) ، و خليفة الطريقة الختمية ، وقد دعي كل حزب للحكم المدني الديمقراطي .

2- الأخوان المسلمين: ازداد النشاط السياسي للإخوان في الجامعات السودانية حتى مثلوا القوة الحزبية الثالثة، و واجه الأخوان العديد من الانقسامات و غيروا اسم تنظيمهم عدة مرات (جبهة الميثاق الإسلامية، و لاحقاً الجبهة الإسلامية القومية ثم حزب المؤتمر الشعبي الوطني).

3- اليساريون : ضمت في تشكيلتها عدد أكبر من الشيوعيين و الناصريين و البعثيون إلى جانب تيارات أخرى ، و فشلت الأحزاب السياسية السودانية بعد الاستقلال على الاتفاق في الإنفاق على صيغة توافقية حول النظام الحكم و الدستور ، و استمر الخلاف لمدة سنوات بعد الاستقلال كما أخفقت في تقديم حل لمشكلة جنوب السودان ¹

¹ تاريخ الأقطار العربية ، المرجع السابق ، ص207

و دخل البرلمان في هذه الفترة حركات إقليمية أخرى إلى جانب الحركات السابقة، تمثل القوى الإقليمية خارج في شرق السودان الذي حاز على عشرة مقاعد و إتحاد جبال النوبة (جنوب كرد فان) و انقسم جناح الإمام المهدى إلى جناحين، و أصبح حزب الأمة تحت اسم الإتحاد الديمقراطي ، و دخل حزب "سانو" الجنوبي المعارض للبرلمان و اتحد حزب الطائفة الختامية فيما غاب اليساريون الشيوعيون عن البرلمان

و رأت الحكومة بأن مشكلة الدستور يمكن حلها بالاهتمام أولاً بالحكم المحلي أي البدء بإرساء قواعد العدالة الديمقراطية و نشرها بين الناس، ففي 1959م ، تم تشكيل لجنة وزارية لدراسة نظام الحكم المحلي خطوة أولى نحو صياغة نظام دستوري مناسب للسودان ، و على توصيات صدرت ثلاثة قوانين للحكم ، و تم تأجيل صياغة دستور دائم للبلاد و ذلك لتجنب نقل السلطة من المجلس الأعلى للقوات المسلحة

و فيما يخص ترسیخ المؤسسات الديمقراطية و المشاركة الشعبية فقد تم اختيار النظام الديمقراطي البرلماني كنظام للحكم و النمط المركزي لإدارة البلاد و إطلاق الحرريات العامة كوسيلة لضمان المشاركة الشعبية و قد كانت انتخابات 1954م، ما تلتها من الانتخابات كما كان الإقرار بدستور 1956م، و إعلان الاستقلال من داخل البرلمان خطوات جدية في هذا المجال إلا أن خطر المفاهيم السياسية للنخبة التي حكمت و نقل وزن الدوائر التقليدية ، و نقل التجربة البرلمانية البريطانية بذاتها دون إدراك لواقع السودان مثل أول العثرات التي اعترضت تكوين النظام السياسي الديمقراطي ، و الخطأ الآخر تمثل في اتجاهاتها المركزية في الحكم و تجاهلها لحجم السودان و تعدد أقاليمه و

¹ ثقافته

ب - الأوضاع الثقافية:

واجهت البلاد مهام إنجاز نهضة ثقافية شاملة تخرج البلاد من تخلفها و تلحقها ببلاد العالم المتقدم ، فالسودان بعد استقلاله طغى عليه ظلام الأممية و المفاهيم المختلفة و الممارسات

1 - ويكيبيديا ، الموسوعة الحرة، المرجع السابق

الاجتماعية الضارة من الدجل و الشعوذة و الخرافات ، و ضعف الرعاية الصحية و البيئية إلى الجانب التقني المتدني و انعدام استخدام التقنيات الحديثة في الإنتاج^١ ، فالنهضة الثقافية كانت بمثابة الشرط الضروري و الأساسي لإجراء أي عملية تنموية في البلاد و الذي لاقى الإهمال من قبل النخب بعد الاستقلال و افتصرت كل السياسات الثقافية للدولة في السياسة التعليمية و كأنها الوحيدة في أدوات الثقافة و بدلاً من توسيع التعليم و فرت امتيازات فائقة للمتعلمين السودانيين و الدارسين المتخصصين ، في الوقت الذي لم يجد فيه التعليم الأساسي أي دعم و تطوير، كما ساد إعلاء شأن التعليم النظري على حساب التعليم التقني و بقيت مرافق الإنتاج الأساسية غارقة في أدوات العمل التقليدية المختلفة^٢. إلا من برامج محدودة خلفها الاستعمار و لم تدخل فيها الحكومة الوطنية يد التطور و الإصلاح و إنما اكتفت بإحلال المدير الإنجليزي بأخر سوداني مع كل امتيازاته ، أما في الجنوب فلم تفتح هناك (جنوب السودان) إلا مدرسة إعدادية حكومية و أخرى ثانوية و هذا المؤشر يعكس المستوى المنخفض للتقدم في مجال التنمية التعليمية و هذا غير كافي تماماً لإقامة دولة قومية متجانسة ثقافياً و دينياً لتحل محل التعديدية و الاختلاف^٣

مما سبق ذكره بالدراسة والتحليل في هذا المبحث نخلص إلى:

- إن السودان بعد استقلاله ورث أوضاعاً متردية في الميدان السياسي وذلك بسبب تفكك الطبقة السياسية وعدم اتفاقها حول كلمة تخدم الصالح العام، كما تفشي الجهل والأمية بسبب انعدام فرص التعليم

المطلب الثاني: الأوضاع الاجتماعية و الاقتصادية

أ- الأوضاع الاجتماعية:

لقد ورث المجتمع السوداني بعد الاستقلال انعدام الثقة منذ قرون بين مختلف القبائل و التكوينات السكانية و تأثرت سياسياً بقانون المناطق المغلقة من قبل الاستعمار، و لم

1 - أبو الفضل ، المرجع السابق ، ص 142 .

2 - شوقي الجمل ، المرجع السابق ، ص 362 .

3 - شوقي الجمل ، نفس المرجع السابق ، ص 362 .

تحدث إِي توجهات جادة للانتصار عليها من قبل النخبة الحاكمة بل كانت سياستها الوحيدة هي :

اللامركزية و التعريب و الاسلامة طريقاً لها¹

و هذا ما تسبب في وقوع حروب أهلية لا حصر لها و خاصة بعد بروز مشكلة جنوب السودان بشكل واضح فالحرب الأهلية بدأت بتمرد محدود ، و كان يمكن التعامل معها بالانتباه إلى جذور المشكلة و وضع الأسس السليمة لحلها ، و لما كانت نتيبة الاستعلاء القومي ، و الميل للحل العسكري و تكريس السياسات التهميشية و الإقصائية و التي تحولت إلى أزمة وطنية

كما ورث السودان خدمة مدنية محدودة من صحة و رعاية اجتماعية و أمنا في حدودها، حيث تمنت بها مجموعات قليلة من سكان المدن و حرمت منها الغالبية العظمى في سكان البوادي و الأرياف ، فتعاملت حكومات ما بعد الاستقلال مع الخدمة المدنية قد سعى إلى تحويلها إلى أداة سياسية ، لخدمة الحزب أو المجموعات الحاكمة ، أكثر منها لإدارة الدولة و خدمة المواطن

و إن السياسة الأساسية التي نفذت (السودنة) سعت إلى تغيير الكادر الإداري فقط " فاللواح التي حكمت هذه الخدمة جعلتها أكثر ديمقراطية و قرابة من المواطن و أقل تكلفة و أيسرا تعاملًا ، إن اقتصار الخدمة المدنية على النخبة العربية الإسلامية قد كان واحداً من أسباب تأجيج الحرب الأهلية "²

ب- الأوضاع الاقتصادية:

من بين أكبر التحديات التي واجهت السودان بعد الاستقلال مشكلة التنمية في السودان في المجال الاقتصادي ، حيث ورثوا اقتصاد ذو طابع زراعي مختلف و مناطق واسعة تعيش على نمط الاقتصاد المعيشي و قطاع حديث محدود في الزراعة و الخدمات و الصناعات

¹ شوقي الجمل ، المرجع السابق

² - شوقي الجمل ، المرجع السابق ، ص 363

الخفيفة و تبادل تجاري يعتمد على منتوج زراعي واحد¹ ، و لذلك خرجت السودان بميزان المدفوعات يعاني من تراكم في الديون التجارية قصيرة الأجل و من أجل هذا تبنت نظام الرأس مالي يقوم على نشاط مختلف و ذلك من أجل أن تتمكن من الحصول على مساعدات من الدول العربية البترولية كالسعودية ، التي اهتمت بالسودان كدولة من دول البحر الأحمر و كمخزن محتمل للمواد الغذائية لأقطار شبة الجزيرة العربية، و تركزت هذه المساعدة على مجال البترول و التنمية الأساسية و التنمية الزراعية إلى جانب الدعم الحكومي المباشر و مشروعات البنية الأساسية فقدمت قروض لتطوير الكهرباء ، الطرق ، المطارات ، و الاتصالات² .

و تبنت الحكومة خططاً تنموية شملت البنية الأساسية مثل مد خطوط السكك الحديدية و التوسع في قطاع الزراعة من خلال إقامة مشاريع تنموية صغيرة و تنمية الأرياف.

و المناطق النائية و من ثم إبرام اتفاقية جديدة مما أدى إلى رفع حصة السودان إلى 11 مليار متر مكعب من المياه و ذلك في إطار صفقة مصر لتقسيم مياه النيل في مصر و أسفر عن ذلك بناء السد العالي³ .

أما في جنوب السودان لم يكن هناك سوى تقدم ضئيل في مجال الزراعة و المجالات الأخرى للتنمية م بين 800 وظيفة من وظائف الخدمة المدنية التي خضعت للسودنة في 1954م ، شغل الجنوبيين 06 وظائف فقط و في المراكز الدنيا ، الأمر الذي يوضح إنفاس مستوى مشاركة الجنوبيين في إدارة البلاد

مما سبق ذكره بالدراسة والتحليل في هذا المبحث نخلص إلى:

- مثلاً كان الشأن في الميدانين السياسي والثقافي كذلك كان الشأن في الميدان الاقتصادي ، إذ تعمدت إنجلترا استغلال الثروات السودانية لصالح مصانعه

1 - أbeer الفضل ، المرجع السابق ، ص 142 .

2 - عبد العظيم رمضان ، المرجع السابق ، ص 31

3 - نفس المرجع السابق ، ص 142 .

- أما الميدان الاجتماعي فقد دخل السودان في حروب أهلية دامت لسنوات

خاتمة الفصل

ما سبق ذكره بالدراسة والتفصيل في هذا الفصل نخلص إلى:

- إن برنامج مؤتمر الخريجين عبارة عن مطالب أخذت تتسع دائرتها من فترة إلى أخرى
- هذا المؤتمر توج في النهاية بحصول السودان على الحكم الذاتي
- خرج السودان بعد الاستقلال بأوضاع مزرية في جميع المجالات خاصة السياسية والاجتماعية فكيف تعاملت معها الحكومة السودانية، ذلك ما سنحاول الإجابة عليه في الفصل الموالي.

الفصل الثالث: الحكومات السودانية و موقفها من قضية الجنوب

المبحث الأول : الحكومات العسكرية والمدنية

م1: الحكومات العسكرية

م2: الحكومات المدنية

المبحث الثاني: رد فعل الجنوبيين

م1: الانيانيا الأولى

م2: الانيانيا الثانية

بعد حصول السودان على استقلاله تعاقبت عليه الحكومات مدنية ، والنظام الديكتاتوري العسكري الذي تميز بالقوة والعنف مما تسبب في توسيع الهوة بين الشمال والجنوب ، وبداية ظهور حركات التمرد في الجنوب التي نادت في البداية بالنظام الفيدرالي لتحول في الأخير إلى مطلب الانفصال.

المبحث الأول: الحكومات العسكرية والمدنية

المطلب الأول: الحكومات العسكرية:

عندما حصل السودان على استقلاله سنة 1956م ، و طبق فيه نظام الحكم الذاتي ، بقيت مشكلة جنوب السودان عالقة و أصبحت محل اهتمام كل الحكومات المتعاقبة على حكم السودان ، فاختلفت أرائهم و حلولهم حول هاته القضية ، بين من يقمع المعارضة في الجنوب و بين من يرى تطبيق نظام فيدرالي فيها و بين من يقول بالحكم الذاتي .

في ديسمبر 1958 حدث انقلاب عسكري في السودان بقيادة الفريق " إبراهيم عبود " على حكومة إسماعيل الأزهري أستمر حتى سنة 1964 ، و عند وصول عبود للحكم ، قال إن الجيش سيعود إلى ثكناته حالما يتم القضاء على المخاطر الخارجية و يتم إيجاد بيئة ملائمة للاستقرار السياسي و الاقتصادي و كان أول عمل قامت به حكومته إلغاء الأحزاب السياسية و حظر كل المظاهرات و الاجتماعات السياسية و قال أنها خروج عن القانون ¹

ثم شرع في تنفيذ برامج للتعریب و أسلمه الجنوب و في سبيل تحقيق ذلك أتبع ما يلي

- إنشاء مدارس لتعليم القرآن و معاهد إسلامية في الجنوب

- استبدال يوم الأحد بيوم الجمعة كعطالة رسمية أسبوعية

- إصدار قانون حظر الجمعيات التبشيرية المسيحية في الجنوب و انتهى بطرد المبشرين كما انه استعمل القوة العسكرية و العنف مع دعاة الانفصال و الفيدرالية في الجنوب و كان من نتائج هذه السياسة فرار عدد كبير من الجنوبيين إلى الدول المجاورة ككينيا و أوغندا و شكلوا تنظيمات معارضة للحكومة الشمال .

* إبراهيم عبود: إبراهيم عبود: (1900_1983) ولد بشرق السودان من قبيلة التايفية ، درس في جامعة غردون ثم التحق بالمدرسة العسكرية عام 1918 تقلد عدة وظائف في السودان، حكم السودان في الفترة الممتدة من 1956 إلى 1964.

1 - محمد عمر بشر ، المرجع السابق ، ص 269 .

و في أكتوبر 1964 أضطر عبود إلى التخلي عن الحكم لصالح حكومة مدنية ، تحت الضغوط الشعبية¹ ، هذه الحكومة المدنية التي ستنظرق إليها بشيء من التفصيل في المطلب الموالي² و في سنة 1969 أعلن صغار الضباط بقيادة جعفر النميري * الانقلاب على الحكومة المدنية و استولوا على السلطة و لم تمض على الانقلاب إلا أيام حتى أصدر النميري إعلانه الشهير و الذي اعترف فيه بالاختلافات التاريخية و الثقافية بين الشمال و الجنوب و أكد أن الوحدة بين شطري السودان لا يمكن أن تتحقق إلا بالاعتراف بكل الفوارق ، و في ذات الإعلان وعد بمنح الجنوب حكما ذاتيا في إطار السودان الموحد ، و بادر بإنشاء وزارة شؤون الجنوب ، كما أنه قرر في عام 1983 إقامة ثلاثة حكومات إقليمية في مديريات الجنوب كلا على حدة ، لكن الجنوبيين نظروا إلى سياسة النميري هذه على أنها " سياسة فرق تسد "

و فيحقيقة الأمر أن النميري عمل كل ما في وسعه من أجل إيجاد حل سياسي لمشكلة الجنوب ، لكن في إطار السودان الموحد³ .

و في ابريل 1985 تمت الإطاحة بالرئيس السوداني جعفر النميري من خلا انتفاضة شعبية استولى على إثراها الجيش على السلطة بزعامة الفريق عبد الرحمن سوار الذهب *، و أعلن بقائه في السلطة لمدة عام كفترة انتقالية يتم خلالها انتخاب برلمان سوداني جديد و نقل السلطة إلى حكومة مدنية .

و في ابريل من نفس السنة أعلن تشكيل مجلس عسكري انتقالي للممارسة أعمال السلطتين التشريعية و التنفيذية و فيه ثلاثة عشر عضوا من كبار ضباط الجيش من بينهم اثنان من أبناء الجنوب .

* جعفر نميري : جعفر نميري (1930_2009) درس أيام درمان تخرج من كلية غردون ، ثم من الكلية الحربية، شغل عدة وظائف ، حكم السودان في الفترة المتقدمة من 1969 إلى 1985

1 - محمد عمر البشير ، المرجع السابق ، ص 270 .
2 - احمد وهب ، المرجع السابق ، ص 172 - 173 .

3 - محمد بشير حامد، نشر السلطة والتكامل القومي في جنوب السودان ، ص 90، مجلة السياسة الدولية ، مجلة السياسة الدولية، 91، باباير 1988

كم انه وقع في إثيوبيا مؤتمر كوكادم الذي تم خص عنه وثيقة كوكادم جاء فيها :

- التعهد بالبحث عن السلام من خلال التشاور و السعي إلى عقد مؤتمر دستوري قومي يناقش مختلف جوانب القضية.

- ارتباط انعقاد المؤتمر الدستوري بإلغاء قوانين الشريعة الإسلامية الصادرة في سبتمبر 1983

- ضرورة إلغاء الاتفاقيات التي تمس السيادة الوطنية.

- التعهد بوقف إطلاق النار فور انعقاد المؤتمر الدستوري.

و بعد انتهاء فترة العام المحددة و المتفق عليها تخلى " سوار الذهب " عن السلطة طواعية ملتزماً بالوعد الذي قطعه على نفسه ثم جرت انتخابات فاز فيها زعيم حزب الأمة الجديد الصادق المهدي ، و اتسمت فترة حكم هذا الأخير ببعض الاستقرار ، لكن ذلك لم يمنع من انقلاب عسكري بزعامة عمر حسن البشير * في حويلية 1989 ، و تبنى قادة جبهة الإنقاذ الوطني التوجهات الإسلامية ² و أطلقوا على ثورتهم اسم ثورة الإنقاذ الوطني ، و على الرغم من أن البشير قد أعلن عن أمله في حل مشكلة الجنوب بالطرق السلمية إلا أنه أكد عدم تخليه عن قوانين الشريعة الإسلامية ، فضلاً عن رفضه لأية محاولة انفصالية في الجنوب .

و في هذه الفترة أنشئت قوات الدفاع الشعبي من المتطوعين الذين استجابوا لإعلان الحكومة والجهاد ضد الحركات المتمردة في الجنوب ، كما عرفت فترة حكم البشير خطوات متقدمة حول حل مشكلة الجنوب ، حيث أجريت مفاوضتين تحت رعاية الرئيس النيجيري " إبراهيم ابن جيدا " لكنها لم تسفر عن أي شيء جديد ، توالت بعدها الخطوات كان آخرها الموافقة على الاستفتاء العام سنة 2011 ³ .

* سوار الذهب: ولد بمدينة الإيopian عام 1935 تخرج من الكلية الحربية سنة 1955، وبعد عن الخدمة العسكرية تعينا ، وارسل الى قطر، ثم عاد وعين في مارس 1985 قائداً أعلى للقوات المسلحة ، أصبح رئيساً للسودان في الفترة الممتدة من 1985 إلى 1986

** عمر حسن البشير: ولد بقرية حوش بنتا في 1 يناير ، تولى السلطة أثر انقلاب عسكري عام 1989

1- احمد وهبان ، المرجع السابق ، ص 180

2 - محمد عرض : قضايا دولية ، دار الحامد ، للنشر والتوزيع ، عمان ، 2001 ، ص 174 .

3- احمد وهبان ، المرجع السابق ، ص 160

المطلب الثاني : الحكومات المدنية :

كانت حكومة إسماعيل الأزهري أول حكومة مدنية في السودان بعد الاستقلال و بدأت الحكومة أعمالها بسودنة الوظائف لكنها لم تمنح للجنوبين سوى ستة وظائف من مجموع ثمان مئة وظيفة مما أدى إلى استيائهم .

كما تراجع الأزهري عن وعده للمرصد بالاتحاد معها ثم جاءت بعدها الحكومة المدنية الثانية بقيادة " سر الختم خليفة " و الذي كان يعمل معلما بالجنوب لفترة طويلة ، و ضمت حكومته القوى الديمقراطية و اليسار السوداني و النقابات و كانت أول حكومة وضعت مشكلة الحرب و السلام من أولويتها و ضمت هذه الحكومة عضوين من الجنوب و لأول مرة يصل جنوبى منصبا سياسيا (وزارة الداخلية) و بادر سر الختم خليفة بإلغاء السياسات القمعية للنظام العسكري و بدأت حكومته تخطو نحو المصالحة في الجنوب فأصدرت عفوا عاما و دعت كل الزعماء الجنوبيين المنفيين للمشاركة في الإعداد لوقف إطلاق النار و البدء في مفاوضات ، و دعت في مارس 1968 إلى مؤتمر المائدة المستديرة في الخرطوم للمناقشة مشكلة الجنوب¹ ، و لقت هذه الدعوة قبولا كبيرا من جانب المنظمات و الأحزاب لكن " الأئيانيا " غابت عنه ، و قد شمل النقاش الخطط المختلفة التي تتراوح بين نموذج حق تقرير المصير و نموذج الحكومة المحلية لكن المؤتمر في الأخير فشل في إيجاد صيغة يقبلها جميع الأطراف ، و كان فيه الانقسام واضحًا بين أبناء الجنوب أنفسهم ، حول مصير الجنوب² ، و بين الأحزاب الشمالية التي عارضت حق تقرير المصير لأنها ما من جماعة في السودان إلا و لها الحق المطلق في تقرير مصيرها بالانفصال و نظرا للقومية على إنها مرفوضة من منطلق الموارد القومية و البشرية و وافقت الأحزاب الشمالية على حكومة إقليمية³ .

1 أبو الفضل، السودان و الصراع على السلطة: انقلاب أم بصلاح وص 156 مجلة السياسة الدولية العدد 139 يناير 2000 الأهرام .

2 - الببر البر، المرجع ص 13

3 - محمد بشير حامد، المرجع ، ص 92 .

* محمد محجوب : (1908_1976) ولد بمدينة الدوم بولاية النيل الأزرق من قبيلة الحسانية نشط في حرب الامة ، وناضل من أجل استقلال السودان تولى منصب رئيس الوزراء ، 1967 م

و في أعقاب انتخابات أبريل 1965 عادت إلى السلطة حكومة انتقالية تحت رئاسة " محمد محيوب " * الذي أعاد تطبيق سياسة متشددة في التعامل مع الجنوب. وبعودة السياسة الحزبية أحيث من جديد الانقسامات الطائفية والإقليمية والتي أصبحت أكثر حدة وأتساعاً من أي وقت مضى ، و أصبحت الأحزاب منشغلة بالوصول إلى مواقع سياسية ولم تعد تملك القوة ولا الرغبة في التعايش مع الوضع المعقد والمتدهور في الجنوب وقالت أنه مجرد مشكلة أمنية يمكن حلها في يد القوة العسكرية .

ثم جاءت الحكومة المدنية الأخيرة برئاسة " الصادق المهدي " و ما أن وصلت حكومته للحكم استجد حدث أطاح بمقررات وثيقة " كوكادم " السابقة إذ قامت قوات " قرنج " بإسقاط طائرة سودانية مدنية فوق " ملقال " بالجنوب بعد الاشتباك بها أنها تنقل معدات عسكرية و ترتب عن ذلك إعلان المهدي وقف أي اتصالات مع الجنوب معتبراً منظمة " قرنج " منظمة إرهابية ¹

ما سبق ذكره بالدراسة والتحليل نخلص إلى :

إن الحكومات العسكرية تعاملت بالشدة والقوة مع مشكلة الجنوب وحاولت فرض اللغة العربية والإسلام ، ماعدا حكومة النميري التي اعترفت بالفوارق الحضارية والدينية الموجودة بين أبناء السودان .

1 - أبو الفضل ، المرجع السابق ، ص 93

المبحث الثاني: حركات التمرد في جنوب السودان

المطلب الأول : حركة الانيانيا الأولى:

نظراً للسياسة التي اتبعتها الحكومات في شمال السودان اتجاه جنوبه خاصة حكومة " عبود " ظهرت عدة حركات تمرد تعبّر كل منها بأسلوبها عن رفضها لهذه السياسة كانت أول حركة هي " الانيانيا ، و لفظ الانيانيا مأخوذ من لغة "الماديا" بجنوب السودان و يعني سم الثعبان الأسود ¹ .

هب الجيش الذي كان بمثابة الجناح العسكري لمنظمة جنوبية انفصالية تدعى " سانو " بقيادة جوزيف أوروهو و أمينه العام "وليم دينج" و تغيرت قيادته في 1959 إلى " باجريه جاريل "، تشكلت " سانو " في أوغندا من أبناء جنوب السودان كان أفراده قد ترحو إلى الدولة الأوغندية بعد استيلاء العسكريين على الحكم في الخرطوم أثر انقلاب عسكري تزعمه إبراهيم عبود في ديسمبر 1958 ² .

و على الرغم من تعدد المنظمات والأحزاب السياسية التي نشأت بغية تبني قضية السودان فإن منظمة " سانو " كانت أوسعها قاعدة و أكثر تنظيماً وأمضتها تأثيراً و أن كان قد غالب عليها عدم التقاء سائر أعضائها حول هدف واحد بقصد مستقبل جنوب السودان إذ كان ثمة جناح يطالب بإقامة دولة سودانية فيدرالية تضم الشمال و الجنوب في حين أن جناحا آخر كان يتبنى مطلب انفصال جنوب السودان تماماً عن شماله و إقامة دولة جنوبية مستقلة ³

و قد تشكلت هذه المنظمة أساساً من جنود الفرقـة الاستوائـية الذين فروا بأسلحتـهم إلى الغابـات و الأحرـاش و قاومـوا الحـوكـمة و اعتـدوا على الأـهـالي و إـفرـاد القـبـائل و حـولـوا المـنـطـقة إـلـى بـؤـرة نـزـاع مـسـلح و تـجـدـر الإـشـارـة إـلـى أـنـ فـلـول الفـرقـة الاستـوـائـية التي فـرت إـلـى آـنـ أغـسـطـس 1900 كـانـت النـواـة الـتـي تـشـكـلـتـ منها حـرب العـصـابـات الانـفصـالـي ⁴ .

1 - احمد وهباني ، لمراجع السابق ، ص 191

2 - السيد دجاج ، الحياة السياسية في السودان من الاستقلال يناير 1906 حتى مايو 1969 ، مجلة التجارة ، جامعة الإسكندرية ، المجلد 19 العدد الثاني 1982 ص 65

3 - صلاح عبد الطيف ، المرجع السابق ، ص 58 - 85 .

4 - أبو الفضل ، المرجع السابق ، ص 58 .

- نشاط الانيابا : عندما شرعت الحكومة السودانية (إبراهيم عبود) في تنفيذ برامج التعريب لتعليم في جنوب السودان وفتح معاهد إسلامية وزيادة عدد الضباط الشماليين في المناصب الإدارية ، لجأ إلى كافة الأساليب خاصة مع دعوة الانفصال ودعاه الفيدرالية ، مما جعل قوات الانيابا تباشر نشاطها العسكري بدءاً من شهر سبتمبر 1963 حيث قامت بشن العديد من الهجمات على مراكز الجيش والشرطة السودانية قرب المناطق الحدودية مع إثيوبيا و شيئاً فشيئاً تكررت مثل هذه الهجمات واتسع مجال نشاطها خلال شهور وبلغ ذروته بحلول 1964 أثر حصول الانيابا على كمية كبيرة من الأسلحة والذخيرة ، فقام بنقلها إلى مقاتليها أحد القساوسة الجنوبيين من خلال أراضي "الكونجو" حيث كان هذا القس أحد أعضاء منظمة "سانوا" وبنقائهم تلك الأسلحة راح مقاتلو الانيابا يعمدون إلى توسيع وتكثيف هجماتهم و مد عمالياتهم إلى مديرية بحر الغزال لكي يتسع بذلك نطاق الحرب الأهلية بالسودان¹

و بعد فشل مؤتمر المائدة المستديرة الذي انعقد في مارس 1965 والذي حضره قادة المنظمات الجنوبية عدا قادة الانيابا اشتعلت من جديد أتون الحرب بين الانيابا والحكومة¹ و مع وصول محمد محجوب صاحب النهج المتشدد شهد شهر يوليو 1965 تصعيداً لعمليات الجيش ، وقد أسرف القتال بين الفريقين عن مصرع وإصابة حوالي 500 شخص مدني ، في كل من أور و جوبا كما أدى إلى فرار عشرات الآلاف من المدنيين إلى دل أخرى و تحولهم إلى لاجئين

و على صعيد آخر فقد تزايد الانشقاق داخل صفوف الجنوبيين و الذي طال منظمة "سانوا" في يونيو 1960 انسلاخ عنها لفيف من قادتها و ألقوا جبهة انفصالية جديدة عرفت بجبهة "أزانيا" و التي تبنت هدفاً قوامه الانفصال الكامل عن الشمال².

و في أغسطس 1967 عقد مؤتمر بمدينة أنجوردي شارك فيه عدة فصائل جنوبية بالإضافة إلى قادة الانيابا قد نتج عنه إعلان تكوين حكومة مؤقتة لجنوب السودان على

¹ - احمد وهبان ، المرجع السابق ، ص 172 .

4- سعد الدين ابراهيم ، الملل والنحل والعرق ، التقرير السنوي الثاني 1990 ، دار الامين للنشر والتوزيع ، القاهرة ، 1990 ص 247-260.

² - احمد وهبان ، المرجع السابق ، ص 172 .

أن تكون عاصمتها المؤقتة " بانجو " ¹ الأمر الذي تأكّد معه انقسام حاد بين الجنوبيين أنفسهم بقصد موقفهم من مشكلة جنوب السودان .

و في مارس 1969 أعلنا في اجتماع إلغاها و تشكيل أخرى سمية بحكومة النيل و التي كان أهم توجهها التأكيد على استقلال الجنوب تماماً استخدام الكفاح المسلح طريقة لذلك وبالتعاون مع الانيانيا بغية القضاء على سيطرة العرب على الجنوبيين غير أن الانيانيا سرعان ما أعلنت عن معارضتها لحكومة النيل و بات القائد العام لها " جوزيف لأجو " أقوى زعماء الجنوبيين و الذي أعلن عن قيام منظمة انفصالية جديدة تحت إمرته و هي جبهة تحرير جنوب السودان ² .

و على الرغم من التغيير الكبير في موقف الخرطوم من مشكلة الجنوب و الذي تجسّد في مبادرة النميري و الذي انتخب رئيساً للبلاد فيما بعد فإن الصراع الدامي بين الانيانيا و قوات الجيش السوداني قد استمرت ، ففي عام 1980 ، 1981 تصعّداً للعمليات العسكرية بين الطرفين.

المطلب الثاني : الانيانيا الثانية :

و بحلول عام 1983 بلغ الاحتقان ذروته و تفجر الوضع عندما رفضت فرقـة عسكـرية في مدينة " واو " عاصمة إقليم بحر الغزال بالجنوب الأوامر التي صدرت إليها بالانتقال إلى الشمال و اغتالت الضباط الشماليين و فرت بعثادها إلى الغابة استباء من حكومة النميري فاستمر هروب الضباط و الجندي إلى الغابات و المناطق الحدودية مع إثيوبيا مطلقيـن على أنفسـهم اسم الانيانـيا الثانية.

1 - صلاح عبد اللطيف ، المرجع السابق ص 75 .

2 - احمد وهبـان ، المرجـع ، ص 174 .

و هكذا بدأ التمرد من جديد و أرسلت الحكومة ضابطا برتبة عقيد و أسمه "جون فرنق" * الذي انضم إلى المتمردين بدل من تهديتهم و إقناعهم بالعدول عن التمرد منشأ في الغابة "الجيش الشعبي لتحرير السودان" و جناحه العسكري "الحركة الشعبية لتحرير السودان" ¹ و قد كان فرنق أحد مقاتلي الانيانيا الأولى سابقا و حرص على تسميتها هكذا لإظهار أنها ليست حركة انفصالية بل الهدف من ورائها التخلص من حكم النميري فتصارع مع القوات الحكومية لإصرارها على تطبيق الشريعة الإسلامية في السودان الصادرة في سبتمبر 1983 ².

و عليها شن "فرنق" هجمات على العديد من المراكز الحكومية و مواقع العمل في قناء "جونجي" و حقول البترول خلال عامي 1983 و 1984 و قد أفادت التقارير (1983) أنه قد نجح في قطع الملاحة النهرية بين الشمال و الجنوب بإغراق باخرتين نهريتين قرب "ملقال" بحيث الإتصالات بين الشطرين مقتصرة على رحلات الطيران و التي تقلص عددها إلى حد كبير خلالها في حين توقفت تماما إلى مدينة "واو" عاصمة إقليم بحر الغزال ³.

كما جاء في التقارير أيضا بأنه حوالي 300 طالب من المدارس الثانوية في الجنوب قد انضموا إلى الانيانيا خلال عام 1983 و قد نجح فرنق في الاستيلاء على كميات ضخمة من الأسلحة و الذخيرة من مخازن الجيش السوداني في "بور" ، "ويبيوز" ، "واو" ، أيدود كما حصل على كميات آخرى من أوغندا .

و فضلا عن ذلك أنشأت حركة "فرنق" محطة إذاعية خاصة بها تبث برامجها من منطقة الحدود الإثيوبية .

* جون فرنق: ولد عام 1945م ، من قبائل الدينكا الجنوبيه المعروفة بعبادة السماء اعتنق المسيحية و عمره ثمان سنوات تعلم في المدارس البشرية ، ثم درس في الجامعة الافريقية بأوغندا ، ارسله الرئيس غيري الى امريكا للدراسة الاقتصاد الزراعي بناء على طلبه توفي حادث طائرة مروحية عائدا من أوغندا عام 2005م

1 - احمد وهبى ، المرجع السابق ، ص 179 - 180 .

2 - جليل عبد الله محمد المصري ، حاضر العالم الإسلامي و المعاصر ، ط 7 ، مكتبة العيكان ، الرياض ، ص 676 .

3 - احمد وهبى ، المرجع السابق ، ص 180 .

و في مارس 1986 عقد اجتماع في " كوكادام " بإثيوبيا بعد أن تم الإطاحة بالرئيس جعفر النميري من قبل " عبد الرحمن سوار الذهب " الذي أُعلن عن دعوته إلى إيجاد حل سلمي لمشكلة الجنوب¹ .

بحضور ممثلين عن حركة " قرنق " و نظراء لهم عن تحالف النقابات المهنية و الاتحادات العالمية و الأحزاب السياسية في السودان و خرج هذا الاجتماع بإصدار ما يُعرف بوثيقة " كوكادام " المذكورة في المطلب السابق .

إلا إن هذه الوثيقة لم تعمم طويلاً إذ أن قوات " قرنق " قامت بإسقاط طائرة سودانية مدنية فوق " ملکال " بالجنوب بعد الاشتباه في أنها نقلت معدات عسكرية ، فقربت عن ذلك إعلان " المهدى " وقف إى اتصال آخر مع " قرنق " معتبراً إياها منظمة إرهابية ، ليستمر بذلك الصراع الدامي و الذي لم تفلح كافة الجهود التي بذلت لحله بالطرق السلمية ، غلاً أنه أكد عدم تخليه عن قوانين الشريعة الإسلامية فضلاً عن رفضه لأية محاولة انفصالية و تعتبر هذه من أكبر و أصعب التحديات التي واجهت القضية السودانية في الجنوب² .

و لقد اجتمع " محمد عثمان الميرغني " * مع " قرنق " يوم 17 سبتمبر 1988 و خرجا بـ :

- 1- إلغاء القوانين الإسلامية (سبتمبر 1983) التي سنها النميري و التي جمدت بقصد استبدالها بقوانين مأخوذة من الشرع الإسلامي و هو الشرط الذي دخلت على أساسه الجبهة الإسلامية الحكومة السودانية .
- 2- إلغاء جميع الاتفاقيات العسكرية المبرمة بين السودان و الدول الأخرى كاتفاقية الدفاع المشترك مع مصر و ليبيا
- 3- تجميد القانون الجنائي الإسلامي الجديد و عدم إجازة مواده إلى ما بعد انعقاد المؤتمر الدستوري .

* زعيم حزب الاتحادي الديمقراطي السوداني .

1 - سامية حابر ، المرجع السابق ، ص 305 .

2 - حميم عبد الله ، المرجع السابق ، ص 276 - 677 .

و كانت الجمعية التأسيسية قد وافقت عليه بالإجماع فتجميده يعني بالضرورة خروجاً عن الدستور . كما حوى الاتفاق مطالبة " جون قرنق " استبعاد أكثر من 50 ألف من عناصره المسلحة و رفع حالة الطوارئ في الجنوب والذي يعني تعزيز موقع القتال في جانب التمرد¹

و هكذا اتخذت مشكلة جنوب السودان إبعاداً جديدة ، وقد هلت طوائف اليسار السودانية لمبادرة الميرغني في حين رفضها الإسلاميون و هددت الجبهة الإسلامية بالانسحاب من الإئتلاف الحاكم ، إذا تمت الموافقة على الاتفاقية في حين أبدى " الصادق المهدي " تأييده للاتفاق²

و في المقابل أكد " قرنق " رفضه التام لاستمرار الجنوب في كنف دولة دينية و لن يتخلّى عن موقفه إلا إذا أصبحت السودان دولة علمانية ديمقراطية و هكذا شنت قوات الحكومة حرباً شعوباً ضد الحركة و بقي الحال على موقفه حتى بداية التسعينيات³ .

غير أنه في أغسطس 1991 أعلنت مجموعة من قيادات حركة " قرنق " بشقيها العسكري و السياسي انسلاخها عن الحركة و على رأسهم " رياك مشار " * و " لام أكول " ** و اللذان يختلفان سياسياً عن " قرنق " و معظم أعضاء حركته و عرفت تلك المجموعة " بحركة الناصر " لأن قادتها عقدوا مؤتمراً الأول في مدينة " الناصر " و أعلنوا من خلاله أن الهدف من حركتهم هو انفصال الجنوب عن شمال السودان و إقامة دولة مستقلة دخلت الحركتان في نزاع مسلح بسبب التناقض بينهما حول قيادة التمرد في الجنوب و انتهى النزاع بهزيمة الانياني حيث انضم بعض عناصرها إلى الحركة الشعبية بينما تحول البعض الآخر إلى ميليشيات مدعومة من قبل الحكومة المركزية ضد الحركة الشعبية

ما سبق ذكره بالدراسة والتحليل في هذا المبحث نخلص إلى :

1 - سامية حابر ، المرجع السابق ، ص 305 .

2 - احمد وهباني ، المرجع السابق ، ص 180 .

3 - أبو الفضل ، المرجع السابق ، ص 74 .

* - من قبيلة التوير .

** - من قبيلة الشوك .

*** - يتبعون إلى قبيلة الدينكا .

- إن السياسة المتشددة التي انتهجتها الحكومات العسكرية أدت إلى ظهور حركات متمردة في الجنوب كانت أشدّها وأخطرها حركة جرنج ، ودخل السودان في حرب أهلية للأكثر من عشرين سنة

خاتمة الفصل

مما سبق ذكره في هذا الفصل بالدراسة والتحليل نخلص إلى :

- إن هناك عدة عوامل أدت إلى تفاقم مشكلة السودان بدءاً من الحكم العسكري والحروب الأهلية إلى ظهور حركات التمرد في الجنوب، خاصة الانيابية التي طالبت بالانفصال
- أن حكومة الرئيس إبراهيم عبود(1956_1964) فرضت اسلامة الجنوب وتعربيه
- أن حكومة الرئيس جعفر نميري(1969_1985) أول حكومة اعترفت بالفوارق الموجودة بين الشمال والجنوب
- إن كل الحكومات المدنية حاولت إيجاد حل لقضية الجنوب بعد الحركات المتمردة في الجنوب وال الحرب الأهلية بدأت أطراف إقليمية ودولية تقوم بمبادرات لإنهاء الحرب السودانية فهل نجحت في ذلك ؟ هذا ما سنحاول الإجابة عنه في

الفصل المواري

الفصل الرابع: المبادرات السلمية للحل التسوية

المبحث الأول: المبادرات الأولية

م1: اتفاقية فرانكفورت 1992 ومبادرة اليفاد 1994

م2: اتفاقية الخرطوم 1997 والمبادرة المصرية الليبية 1999

المبحث الثاني: المبادرات النهائية

م1: اتفاقية السلام الشامل 2005

م2: الاستفتاء العام 2011

بعد فشل مؤتمر المائدة المستديرة 1965 واتفاقية أديس أبابا 1972، جاءت اتفاقيات إقليمية للإحلال التسوية من بينها مبادرة منظمة الإيفاد 1994 ، التي لم تأتي بالجديد في بدايتها ، ثم المبادرة المصرية الليبية 1999 ، التي رفضتها أطراف دولية والحركة الشعبية لتحرير السودان الجنوبية لتحيي مبادرة الإيفاد من جديد 2004 ، التي بموجبها تم توقيع مجموعة من البروتوكولات انتهت بتوقيع اتفاقية السلام الشامل 2005 م ، ثم الاستفتاء العام 2011م

المبحث الأول: المبادرات الأولية

المطلب الأول : اتفاقية فرانك فورت 1992 ومبادرة الإيفاد 1994م

أ/ اتفاقية فرانك فورت (ألمانيا) 1992م

لقد تبنت الحركة الشعبية مبدأ تقرير المصير في مؤتمر "توريت" سبتمبر 1991م ، وقد تم قبوله بواسطة الحكومة السودانية وأصبح المعلم الأساسي لإعلان فرانك فورت الذي وقع عليه الحاج ولاكول" في يناير 1992م ، وقد نص هذا الإعلان على إجراء استفتاء عام في جنوب السودان بعد نهاية الفترة الانتقالية لاستطلاع أراء المواطنين الجنوبيين حول نظام الحكم الذي يناسب تطلعاتهم السياسية، دون استبعاد أي خيار¹.

وقد تم أول اجتماع بين مسئولين كبار من الحكومة والفصيل المنشق (الناصر) في أكتوبر عام 1991 م ،في نيروبي ، حيث التقى علي الحاج من القانوني السيد "جون لوک" الذي كان أحد أبرز القادة المنشقين عن الحركة الشعبية الأم ، واتفق الطرفان على لقاء موسع في إحدى الدول الأوروبية وقد وافقت جمهورية ألمانيا الاتحادية على عقد اللقاء في مدينة فرانك فورت.

وصل الوافدان إلى فرانك فورت وبدأت مفاوضاتهما في 22 يناير عام 1992م واستمرت حتى يوم 25 يناير وقد وفد الحكومة السودانية على الحاج وشملت عضوية الوفد كمال علي مختار، والسيد موسى علي سليمان ، والسكرتير الأول لسفارة السودانية بألمانيا السيد محمد حسين وروقي وقد وفد الحكومة السودانية

¹ - سليمان محمد أحمد سليمان مقال موجود على الرابط: salmanmalman@gmail.com(10:45)

مجموعة الناصر، لام كول وشملت عضوية وفد السادة جون لوك وتيلاردنيق وشعبان دينق و كاستيلو فريف¹.

وقد تم التوصل في يوم 25 يناير 1992م ، إلى إعلان فرنك فورت والذي تضمن سبع فقرات نصت الفقرتان الأولى والثانية من الإعلان على انه سيكون فقرة انتقالية يتفق عليها الطرفان من يوم توقيع اتفاقية السلام بين الطرفين يتمتع جنوب السودان خلالها بنظام قانوني ودستور خاصه في إطار السودان الموحد وتتضمن الفقرة الثالثة من الإعلان مبدأ حق تقرير المصير وتنص على : " بعد نهاية الفترة الانتقالية يجرى استفتاء عام في جنوب

السودان لاستطلاع أراء المواطنين الجنوبيين حول نظام الحكم الذي يناسب تطلعاتهم السياسية دون استبعاد أي خيار "

ولتجنب النزاعسلح مستقبلا بين الجنوب والحكومة المركزية اتفق الطرفان على وضع قواعد دستورية وقانونية لحل الخلافات عبر المؤسسات السياسية والدستورية.

وقدم الطرفان مقترنات مفصلة "للتفاوض حول نظام الحكم خلال الفترة الانتقالية واقتتسام السلطة والثروة بالإضافة إلى الأمن والإغاثة وإعادة التوطين والتعمير .

أما الدبياجة فقد نصت على أن الوافدين الذين أصدرا ذلك الإعلان هما حكومة السودان واللجنة التنفيذ الوطنية والانتقالية للحركة الشعبية "تحرير السودان" وهذا وافق حكومة السودان ببساطة شديدة ولأول مرة في تاريخ السودان على حق شعب جنوب السودان في تقرير مصيره دون استبعاد أي خيار.

¹ عبد الحادي محمود كسلان : إشكالية المروبة 08:47 11/05/2012

ورغم أن الإعلان لم يستكمل فيه مصطلح تقرير المصير إلا أنه شمل على المقام الأساسي لهذا المبدأ وهو استفتاء ومن الواضح أنها أول مرة في تاريخ السودان توافق فيه الحكومة في الخرطوم على حق تقرير المصير لمواطني جنوب السودان ، وأما الجانب الآخر أي مصطلح يفييد باستفتاء شعب الجنوب ويعطيه كل الخيارات هو انتصار كبير لزعيم لأم أكول.

ومنذ إعلان فرانك فورت 25 يناير 1992 لم يعد حق تقرير المصير جرما يعاقب القانون من يتبناه أو يدافع عنه، بعد إن أصبح حقاً لشعب جنوب السودان بمقتضي قانون وقع عليه كبار المسؤولين في الدولة والحزب الحاكم وتوصل إليه في دولة أوربية دون وسيط أو طرف ثالث يمكن أن يتم لهم بالضغط على أحد الطرفين.¹

ثم قامت الإيفاد بمبادرة سليمة بعد طلب حكومة السودان ذلك، بإعلانها مبادئ تسمى مبادئ الإيفاد

في 20 مايو 1994 أعلنت دول الإيفاد مبادرتها ، لحل الأزمة السودانية التي أعلنت عن مبادئ في سن نقاط ، ودول الإيفاد هي كينيا، أوغندا ، أثيوبيا ، جيبوتي ، أرت بريا، بالإضافة إلى الحركة الشعبية لتحرير السودان بقيادة جون قرنق ، الحركة الشعبية المتحدة بقيادة ريا مشار آنذاك، ورفضت الحكومة التوقيع عليه عام 1994 وعادت ووقعت عليه في 1997/07/09 من دون أي تعديل ، فتوافقت الأطراف على الإعلان المبادئ مع اقتناع الأطراف والتزامهم التام بأن أي حل تام للمشكلة السودانية من الحقائق التالية :

¹ عبد المادي محمود كسان ، المرجع السابق

- 1 تاريخ وطبيعة النزاع في السودان اثنتا عدم جدوى الحل العسكري في إرساء سلام واستقرار دائم
- 2 يجب أن يكون الحل السلمي العادل هو هدف جميع الأطراف.
- 3 يجب التأكيد على حق تقرير المصير لمواطن على منهج وحدة السودان لتحديد الأولوية وفقاً للمبتدئ التالية يجب أن تقر في نظام السياسي والقانوني والاقتصادي والاجتماعي في البلاد:

ا_النص على أن السودان بلد متعدد الأعراف والثقافات والأديان مع

الاعتراف بهذه التغذية والتعايش على أساسها في دول واحدة.

ب_إقامة دول علمانية ديمقراطية في السودان مع ضمان حرية العقيدة والعبادة لجميع المواطنين فيها يهدف النظر إلى أعرافهم وبياناتهم على أساس فصل الدين عن الدولة على أن تقوم وقوانين الأسرة والأحوال الشخصية على أساس الأديان والعرق

ج_ضمان التوزيع العادل للثروة بين جميع أهل السودان

د_حقوق الإنسان المضمنة في المواثيق الدولية تشكل أساساً لهذه الترتيبات وتتضمن في الدستور الذي يتم التراضي عليه مستقبلاً .

ه_استقلال القضاء في قوانين ودستور السودان الجديد.

3 في حالة فشل الإطراف في الاتفاق على هذه المبادئ كأساس للسودان الموحد يكون للجنوبيين الحق في تقرر مصيرهم بما في ذلك حق

¹ إقامة دولة مستقلة عبر استفتاء حر

¹ محمود كسلان ، المرجع السابق

يتم اتفاق على فترة انتقالية تخدم مهامها ومداها الزمني عبر التفاوض
بين الأطراف.¹

م² ما سبق ذكره بالدراسة والتفصيل في هذا المبحث يتضح لنا أن:

- انه بعد الحرب الأهلية التي عاشها السودان جاءت مبادرات سلمية
للايجاد حل لقضية الجنوب منها مبادرة فرانكفورت ومبادرة الإيفاد لكن
هاتين المبادرتين لم تأتي بالجديد للجنوبين

¹ الناج أمين توفيق ،السودان اتفاقيات ومبادرات السلام \ 11\03\2013\ 08:11

المطلب الثاني: اتفاقية الخرطوم 1997 ومبادرة مصرية ليبية 1999م

أ/ اتفاقية الخرطوم 1997م:

قامت الحكومة باستخراج إستراتيجيتها البديلة وهي ما يعرف بالسلام من الداخل حيث بدأت حملة استقطاب حادة وسط القوى الجنوبية المناهضة لجون قرنق وتمت اتفاقية الخرطوم 1997 م، وقد ما يلي :

أعطى الجنوب حق تقرير المصير بعد فترة انتقالية مدتها أربعة سنوات مع حكم إقليمي بصلاحيات واسعة خلال الفترة الانتقالية، وشملت الاتفاقية نصوص تمنع التمييز بسبب الدين والعرق ، وتأكد على احترام حقوق الإنسان كما وردت في المواثيق الدولية ، تبع ذلك نشاط إعلامي وسياسي مكثف للدعوة للسلام من الداخل.¹

وتحتوي الاتفاقية حوالي 40 صفحة وتشمل ثمانية فصول ثلاثة ملاحق يتناول الفصل الأول التقارير والمبادئ العامة، والثاني أطراف الاتفاقية وهو حكومة السودان من جهة ومجموعة منحركات الجنوبية أو لها جهة الإنقاذ الديمقراطية بطرفها حركة الاستقلال لجنوب السودان والاتحاد الوطني للأحزاب الأفريقية، والطرف الجنوبي الثاني هو الحركة الشعبية لتحرير السودان ، وهذه مجموعة أدعت أنها منشقة عن الحركة الشعبية أيضا، الطرفان الجنوبيان الثالث والرابع هما قوة الدفاع الاستوائية ومجموعة جنوب السودان المستقلة.

عالج الفصل الثالث القضايا السياسية والتي شملت المسائل الدستورية ، والقانونية بما في ذلك مسألة الدين والدولة والحقوق الأساسية وتوزيع الصلاحيات بين السلطات الاتحادية والولائية

¹ الناج ابن ، المرجع السابق

أما الفصل الرابع فتضمن آليات سير الفترة الانتقالية والتي حددت بأربعة سنوات ويجوز مدتها وتقديرها بتوجيهه لرئيس الجمهورية من مجلس تنسيق الولايات الجنوبية وعند نشوء الحاجة لذلك، حدد هذا الفصل مهام مجلس التنسيق خلال هذه الفترة ويقوم رئيس الجمهورية بتعيين أعضاء المجلس بالتشاور مع الأطراف الموقعة على الاتفاقية، وتضمن الفصل الخامس الترتيبات الأمنية خلال الفترة الانتقالية.

أما الفصل السابع فتناول موضوع الاستفتاء ونصت المادة الأولى منه على أنه:

- أ/ بموجب هذه الاتفاقية يحق لمواطني جنوب السودان تحقيق تطلعاتهم السياسية بحرية وتأكيد سعيهم للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.
- ب/ يمارس مواطنو ولايات الجنوب مبدأ الحق في استفتاء قبل نهاية المرحلة الانتقالية.

ج/ تكون خيارات الاستفتاء هي الوحدة أو الانفصال، وحدد هذا الفصل شروط الأهلية لمشاركة في الاستفتاء ودعي المراقبين الدوليين للمراقبة والحضور، وتناول الفصل الثامن أحكام ختامية وشمل أسماء الموقعين وهو الفريق الزبير محمد الصالح نائب رئيس الجمهورية ، ورباك مشار عن الجبهة الديمقراطية المتحدة لإنقاذ ، وحركة لاستقلال جنوب السودان والقائد كواج مكوي عن مجموعة جنوب بالسودان المستقلة ويتعلق الملحق الأول من البروتوكولات لوقف إطلاق النار، والملحق الثاني¹ أمر بإعلان العفو العام والثالث جدول عائدات النفط كالاتي 25% النسبة الاتحادية 35% نسبة التنسيق 40% نسبة الولاية²

وبعد التوقيع على اتفاقية الخرطوم للسلام تم إصدارها تحت مسمى، المرسوم الدستوري الرابع عشر لسنة 1999³

وهكذا تضمنت اتفاقية الخرطوم تفاصيل هامة أبرزها الإشارة صراحة إلى خيار الانفصال وكذلك اشتملت على دعوة مراقبين من منظمة الوحدة الإفريقية، وجامعة الدولة العربية والإيقاد لتأكيد نزاهة الاستفتاء ويلاحظ من أسماء المفاوضين والموقعين غياب لام أكول الذي لم يشارك إلا أنه انضم إليه في 20 سبتمبر 1997م ، عبر اتفاقية فاشودة

وفي عام 1999م ، شهد الحزب الحاكم انشقاقات حادة في نفسه (حزب المؤتمر الوطني الشعبي) ومنذ ذلك الوقت بدأت معالم فشل الاتفاقية تظهر للعيان، ومما أوضح ضعف الحركات المنشقة، وفشلها في ترجيح كفة الجيش السوداني، وظلت كل مشاريع السلام في الجنوب حبراً على ورق

³ محمد فرح خالد المرجع السابق

وبعد اتفاقية الخرطوم 1997 وصدور دستور السودان الانتقالي جاءت مبادرة سلمية إقليمية لكن هذه المرة كانت عربية حيث دعى الزعيم الليبي السابق "معمر القذافي" إلى اجتماع في طرابلس لمحاولة إيجاد حل القضية السودانية ، ثم انضمت مصر إلى المبادرة وسميت بالمبادرة الليبية المصرية ، وقعت في 14 ديسمبر 1999¹ ثم قامت كلا الدولتين بتحرك دبلوماسي لتفعيل هذه المبادرة التي جاءت في بنود متعددة منها:

1_وحدة السودان أرضاً وشعباً.

2_المواطنة في السودان هي الأساس في ممارسة الحقوق وأداء الوجبات.

3_الاعتراف بالتنوع العرقي والديني والثقافي للشعب السوداني .

4_إقامة نظام لامركزي في إطار وحدة السودان وبما يكفل تحقيق التنمية المتوازية والتوزيع العادل للسلطة والثورة وقومية القوات المسلحة وامن المجتمع والمواطنين .

5_تعهد الإطراف جميعاً بالوقف الفوري والشامل للحرب ونبذ الاقتتال بجميع أشكاله²

رحبت حكومة السودان بهذه المبادرة حال إعلانها لأنها رأت فيها مخرجاً من مبادرة الإيفاد وعلمانية الدولة السودانية، لكن حركة التمرد في الجنوب تحفظت عليها بحجة ازدواجية المبادرات

¹ محمد أبو الفضل : السودان والصراع على السلطة انقلاب أم تصحيح : مجلة السياسة الدولية العدد 139، 2000 ص 170..

² سامية جابر، المرجع السابق ص 312-313

والمتمنع في بنود هذه الاتفاقية يجد أنها لم تشر إلى تقرير المصير، وقضية الدين وعلاقته بالدولة. عادت الحركة الشعبية ورحبـت بالمبادرة بعد التحفظ عليها لكنها طلبت أن يضاف إليها حق تقرير المصير وفصل الدين عن الدولة وإعداد دستور انتقالي وقيام حكومة قومية.

ولم تجد هذه المبادرة أي حماس من الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية وهكذا كان مصير هذه المبادرة الفشل.

ما سبق ذكره بالدراسة والتفصيل في هذا المبحث نخلص إلى :

- إن اتفاقية الخرطوم تضمنت حق تقرير المصير للجنوبين
- إن المبادرة المصرية الليبية لم تنجح بسبب رفض الجنوبين لها لأنها لم تتضمن في محتواها حق تقرير المصير

المبحث الثاني: المبادرات النهائية

المطلب الأول: اتفاقية السلام الشامل يناير 2005م

لا شك أن الطريق إلى اتفاقية السلام الشامل كان شاقاً وطويلاً، تطلب الكثير من الوقت وراح في سبيله العديد من أبناء السودان

مع مطلع عام 2002م، كانت تلك المبادرة التي قامت بها ليبيا ومصر تلخص أفالسها الأخيرة، لظهور مبادئ إيفاد من جديد تحت اسم جديد وهو إحياء مبادرات الإيفاد¹.

اجتمعت حكومة السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان في ماشاكس ثم نيروبى ثم ناكورا ثم نانيوكي^{*} وأخير في نيافاشا برعاية عملية السلام والهيئة الحكومية المشتركة للايفاد² عندما بدأت المفاوضات في ناكور "مايو 2002م ثم ماشاكس في 17 جوان 2002م، وشارك فيها شركاء الإيقاد^{**}.

وكان شركاء الإيقاد قد اجتمعوا في أسلو في 20 سبتمبر 2000م، بمشاركة 25 دولة ومنظمة أوربية وفشلوا في التوصل إلى اتفاق يرضي الطرفين.

وفي نهاية المطاف قررا اعتماد مبادرة الإيفاد السابقة كأساي لحل النزاع في السودان واستمرت ضغوطهم مع دول الجوار والمنظمات الدولية والإقليمية على

¹ سليمان أحمد سليمان ، "حزب المؤتمر الشعبي واتفاق جنيف ومسؤولية جنوب السودان ص:4" منتشر على الانترنت في بريده الإلكتروني بتاريخ 23/07/2012 تاريخ الزيارة 10/03/2013 الساعة 08:15.

^{*} مدن كينية

² سليمان أحمد سليمان، المرجع السابق ص:5.

^{**} مجموعة دول أوربية تضمهم : الولايات ، مأير ، بريطانيا ، النرويج

حكومة السودان ، الأمر الذي جعلها تعاود التفاوض ومن ثم الموافقة على اتفاق ماشاكس عام 2002م¹.

في 1 جوان 2002 بدأت جولة من المفاوضات الجديدة بين حكومة السودان والحركة الشعبية في ماشاكس ، بالقصر الرئاسي في نيروبي بحضور الرئيس الكيني " دانيال ارا موس" وعدها من الوسطاء وبناءً على إعلان المبادئ التي تكونت من (05) بنود تحت العناوين التالية: البادئ العامة، والرقىـات الانتقالية ، هيـاكل الحكم الأمـن الضمانـات، لكن هذه الأـخـيرـة اصطـدمـتـ بـثـلـاثـ عـقـباتـ وهـيـ : تـطـبـيقـ الشـرـيـعـةـ الإـسـلـامـيـةـ ومـبـدـأـ تـقـرـيرـ المصـيـرـ ، وـنـظـامـ الحـكـمـ بـيـنـ الـكـونـفـيدـرـاـيـةـ وـالـلـامـرـكـزـيـةـ². وبعد التعديلات التي أجريت عليها لاحقاً توصل الطرفان خلال هذه الجولة إلى بـرـتوـكـولـ "ماشاـكسـ" الذي يـعـدـ أـسـاسـ اـتـفـاقـيـةـ السـلـامـ الشـامـلـ

وفي مطلع عام 2004م ، تم توقيع عدداً من الاتفاقيات بين الطرفين أهمها : تقاسم الثروة النفطية ، المناطق المتنازع عليها وهي جبال النوبة ، النيل الأزرق ، وابيبي ومن ثم التوقيع على اتفاقية السلام الشامل بشكل نهائي³.

وبعد اتفاقية نيفاشا جاءت اتفاقية تقسيم الثروة في 7 يناير 2004 م: شملت عدداً من المبادئ أهمها : تقسيم ثروة السودان على شكل متكافئ حيث يتمكن كل مستوى حكومي من الاطلاع بمسؤولياته وواجباته القانونية والدستورية . وان

¹ - حسن علي : دور المنظمات الإقليمية في فض التزاعات الإفريقية "ابوكواں إيفاد" ، مركز دراسات الشرق الأوسط وأفريقيا ، 45-44 ص 2003

² عبد الرحمن ، أفريقيا وتحديات عصر الميغنة ، القاهرة ، مكتبة مدحولي ، 2007 م، ص 144.

³ - محمد أحمد الشيخ : المرجع السابق ص 63.

يكفل تقسيم وتوزيع الثروة الناتجة عن موارد السودان وتقرير الحياة الكريمة والظروف المعيشية لكل أبناء السودان دون أية تفرقة¹

وفي 26 مايو من نفس السنة كان توقيع اتفاقية تقاسم السلطة واحتوت على دبياجة ومبادئ عامة ، وحقوق الإنسان والحريات الأساسية ، والجزء الثاني منها أحتجى على سلطات الدولة الثلاث والجزء الثالث بين كيفية تشكيل حكومة جنوب السودان الجديدة.²

وفي نفس اليوم تم توقيع اتفاقية حل نزاع أبيي أهم ما جاء فيها أن: أبيي هي جسر بين الشمال والجنوب ويربط شعب السودان وتدار بواسطة مجلس تنفيذي محلي ينتخبه سكان أبيي في الفترة الانتقالية وتقسم عائدات بترول أبيي إلى ستة أقسام خلال الفترة الانتقالية : الحكومة القومية تحصل على 50 % ، حكومة جنوب السودان 42 % ، بحر الغزال 2 % ، غرب كردفان 2 % ديكانفوت : 2%³

وفي نفس اليوم تم التوقيع على اتفاقية ، حسم النزاع في ولايتي جنوب كردفان وجبال النوبة والنيل الأزرق و ثم الانطلاق في هذه المحطة من أن حل مشاكل السودان يتطلب حل مشاكل ولايتي جنوب كردفان ، وجبال النوبة والنيل الأزرق ، وتضمن الحقوق والحريات الأساسية لكل فرد في الولاية حسب نص

¹ - مقتبس من نص اتفاقية السلام الشامل المنشورة في الانترنت على صفحه PDF: تاريخ الزيارة : 2013/03/11 ، الساعة 10:50

² اتفاقية السلام الشامل ، المرجع السابق، ص 45-17

³ اتفاقية السلام الشامل ، المرجع السابق، ص 58 - 62

الدستور الانتقالي وتطوير التراث الثقافي المتنوع واللغات المحلية لمواطنين
¹ الولاية .

وفي 31 ديسمبر 2004م، درست وسائل تنفيذ وقف إطلاق النار ثم وسائل التنفيذ والجداول الشاملة للتنفيذ، كما درست وسائل تنفيذ بروتوكول ماشاكوسى ، واقتسم السلطة ووسائل تنفيذ الاتفاقية الإطارية للأقسام الثورة ووسائل تنفيذ بروتوكول حل نزاع أبيي وأخيراً وسائل تنفيذ بروتوكول حل نزاع ولايتي جنوب كرد فان وجبال النوبة والنيل الأزرق .²

وفي التاسع من يناير 2005 م، في نيروبي بكينيا ثم التوقيع النهائي على اتفاقية السلام الشامل ، وكان التوقيع عليها إنجازاً هاماً أوقف نزيف الحرب بين شمال السودان وجنوبه والذي استمر لمدة 22 عاماً وفتحت الاتفاقية الطريق للمواصلة الحوار وحقنت دماء أبناء شمال السودان وجنوبه.³

مما سبق ذكره بالدراسة والتفصيل في هذا المبحث نخلص إلى :

- أن إحياء مبادرة الإيفاد كان الطريق إلى توقيع عدداً من البروتوكولات التي أدت إلى اتفاقية السلام الشامل والتي بالدورها أدت إلى الاستفتاء العام عام

2011 م

¹ اتفاقية السلام الشامل ، المرجع السابق ص 63-68

² اتفاقية السلام الشامل ، المرجع السابق، ص 77-1920

³ تاج السر عثمان ، اتفاقية نيفاشا والصراع السياسي في السودان ، الحوار المتمدن ، العدد 2366 ، ص 768 ، 2008م.

المطلب الثاني: الاستفتاء العام في جنوب السودان 2011م

خلال عام 2011 مرت العلاقة بين شمال السودان وجنوبه بمنعطفات كثيرة ، وتحولات مهمة وكانت أول هذه المحطات هي التحول في العلاقة بين الشمال والجنوب وهي بدأ الاقتراع للاستفتاء العام : كنتمة لاتفاقية السلام الشامل الموقعة بين الطرفين في 2005.

جرى الاستفتاء في الفترة الممتدة من 9 إلى 15 يناير 2011 شارك فيه حوالي 3.930.916 مصوت

أدلى الجنوبيين بأصواتهم وسط مظاهر احتفالية وكان سلفاً كبيراً وحكام الولايات الجنوبية العشرة أول من أدلى بأصواتهم فور فتح مراكز الاقتراع.

استمر التصويت لمدة أسبوع كامل، كما حضر الاستفتاء عدداً من المراقبين والبعثات الدولية كالبعثة مراقبة الانتخابات التابعة للمفوضية الأوروبية وقالت هذه الأخيرة أن الاستفتاء جرى في الظروف التي وصفت بالجيدة والحسنة والتنظيم

المحكم

وبعد ما أدلى كل الناخبين بأصواتهم وبانتهاء الفترة المحددة، بدأت عملية فرز ¹ الأصوات.

وفي 7 فبراير 2011 كان التقرير النهائي كما يلي :

معدل المشاركة %97.58

عدد الأصوات لصالح الانفصال : .%98.83

¹ قرار مجلس الأمن بشأن استفتاء جنوب السودان 2010، 2011

١.٦٧٪ عدد الأصوات لصالح الوحدة :

بعد هذه النتيجة أصدر رئيس عمر حسن البشير مرسوماً جمهورياً قبيل ٠٩ بموجبه نتيجة الاستفتاء وكان الانفصال الرسمي بين الشمال والجنوب يوم ٢٠١١ سبتمبر ، حيث شهدت مدينة جوبا مراسيم قيام دولة الجنوب الوليدة بحضور ممثلي دول العالم ، وقام سلفا كير ميارديت برفع علم جنوب السودان وإنزال علم السودان الموحد بجوار تمثال جون فرنق وبناهية هذه المرحلة يطوي السودان صراع عقود من الزمن بين أبناء الوطن الواحد ، ولتحقيق للجنوبيين حلم راودهم للسنوات^٢

مما سبق عرضيه بالدراسة والتفصيل في هذا المبحث يتضح لنا أن:

- الاتفاق على توقيع اتفاقية السلام الشامل لأنها المخرج الوحيد من الحرب

التي شهدتها السودان للسنوات

- تحديد تاريخ الاستفتاء العام والقيام بذلك تحت مراقبة بعثات محلية

دولية

- كانت نتائج الاستفتاء لصالح الانفصال وتحقق للجنوبيين ما كانوا يصبون

إليه

^١ من التقرير النهائي بشأن استفتاء جنوب السودان ٢٠١١، الذي أعدته بعثة مراقبة الانتخابات التابعة للاتحاد الأوروبي المشهور على صفحة "PDF" في الانترنت ص ٥٠-٩١.

^٢ حدث ٢٠١١ الأبرز يبحث السلام والاستقرار بين سطري السودان ، التقرير السابق

خاتمة الفصل

مما سبق ذكره بالدراسة والتحليل نخلص إلى مجموعة من النتائج أهمها :

- أن مبادرة الإيفاد كانت الطريق لحصول الجنوبيين على الانفصال
- اتفاقية السلام الشامل أنهت الحرب الأهلية في السودان
- الاستفتاء العام كان لصالح الانفصال

خاتمة

ما سبق لنا طرحة في هذا البحث بالدراسة والتحليل نخلص إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- أن الثورة المهدية (ثورة الدراويس) التي قامت في السودان اتخذت منها بريطانيا حجة للتدخل في السودان ومنذ القضاء على هذه الثورة بدأت بوادر الاستعمار البريطاني للسودان واضحة، ثم خضع السودان إلى ما يعرف بالحكم الثنائي، وعندما وصل الاستعمار البريطاني إلى مكان يصبو إليه، اتبع سياسة أساسها أثارت الخلافات والمشاكل بين أبناء السودان تمهد للسياسة الرامية إلى عزل جنوب السودان عن شماله
- أنه بعد الحركة الوطنية حصل السودان على استقلاله وخرج بأوضاع مزرية في جميع الميادين، وبقيت مشكلة الجنوب قائمة، تعاملت معها الحكومات السودانية بكل شدة رافضة مطلب الانفصال مما أدى إلى اندلاع العنف وحركات تمرد أدخلت السودان في حرب أهلية لأكثر من عشرين سنة
- قامت عدة دول ومنظمات إفريقية وأوروبية بإيجاد وساطة للحل مشكلة الجنوب ووضع حد للحرب الأهلية في السودان لكن كل المساعي كان مصيرها الفشل
- أن أمام العمل الدبلوماسي للجنوبين ودخول القضية مجلس الأمن، تقرر حق الجنوبين في تقرير مصيرهم عن طريق إجراء استفتاء عام في جنوب السودان عام 2011م، والذي بموجبه حصل الجنوب على الانفصال وتم تقسيم جمهورية السودان إلى دولتين شمالية وجنوبية

الله
الله
الله



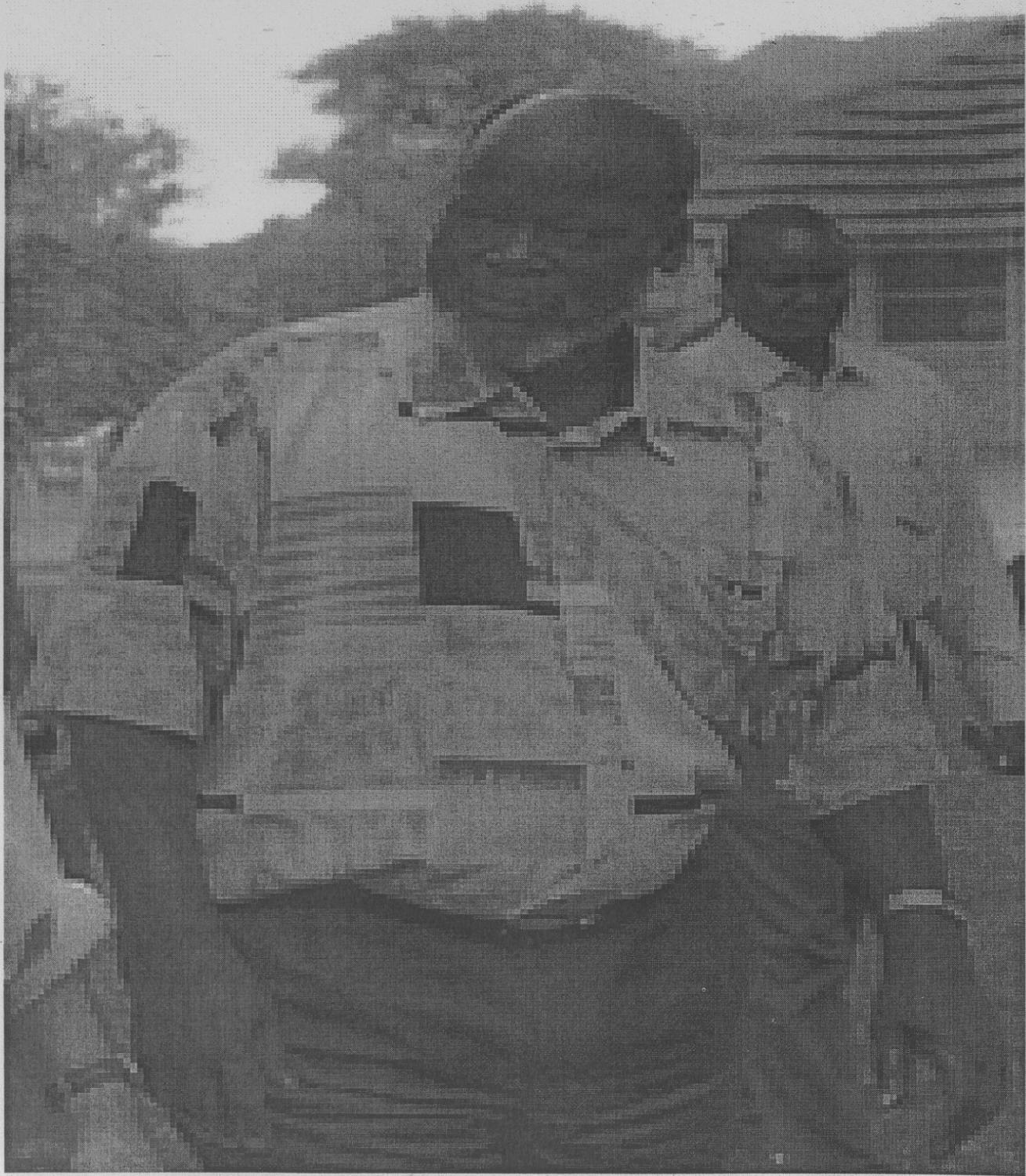
عبد الرحمن سوار الذهب

محمد محبوب

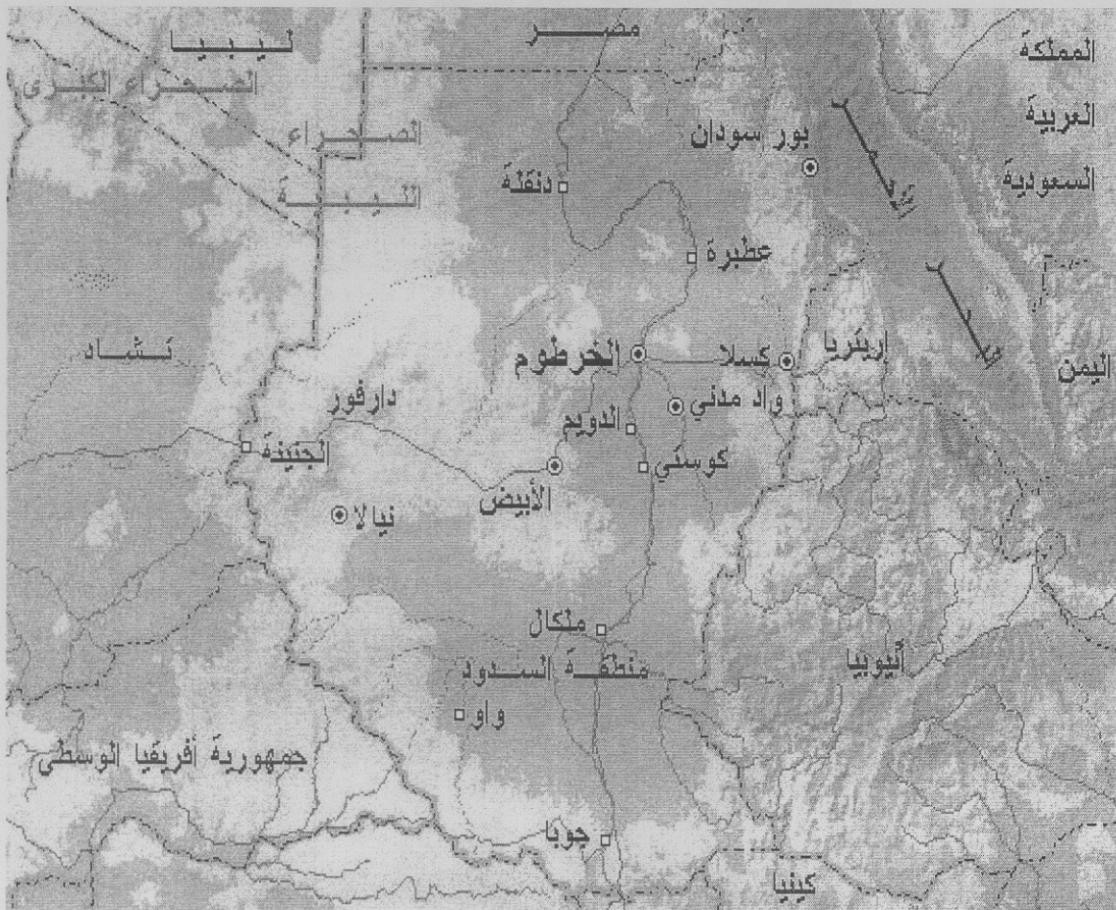
محمد محبوب



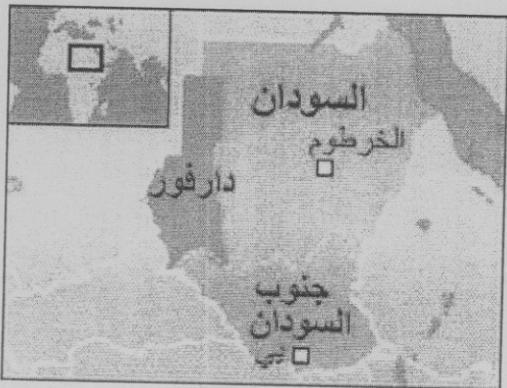
ابراهيم عبود



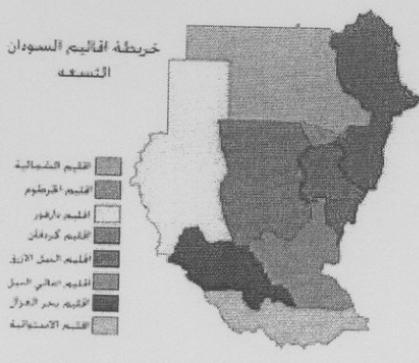
جون غرق



-1 خريطة جمهورية السودان



2- خريطة السودان



الإقليم الشرقي، ألا يرى الحكومة أن تختص منه ولاية النهر الأسود وانتهياً إلى الولايات المتحدة الأمريكية.
يمكن أن القسم الشرقي الآن من ثلاث ولايات هي: النهر الأسود وكمسلا والمندلع.
وذلك حسب التوزيع الدولي الجديدة

3- إقاليم السودان